مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

إشكالية الحدود والتصنيفات في النحو العربيّ
(العلم ، و الجملة والكلام، والاستثناء، و الشرط) انموذجا

م.د.أنوار قتيبة يحيى
الجامعة العراقية /كلية الهندسة
anwar.q.yahya@aliraqia.edu.iq
07707862717

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث إشكالية الحدود والتصنيفات في النحو العربي بمناقشة خمسة مفاهيم مركزية: الشرط، الجملة، الكلام، والاستثناء، العَلم . تكمن الإشكالية في غموض الحدود الفاصلة بين هذه المفاهيم وتعدد آراء النحاة فيها، مما أدى إلى تباين في التصنيف وعدم وضوح في المفاهيم.
ومن أهم نتائجه اقتراح تقسيمات جديدة للجملة في اللغة على وفق مكوناتها ، فضلاً عن ترسيخ بعض المصطلحات النحوية ، مما أسهم في إعادة النظر في دلالاتها وإبراز تطوراتها عبر الزمن .
الكلمات المفتاحية: إشكالية الحدود، التصنيفات، الشرط، الجملة، الاستثناء، العَلم.

المقدمة:

ليس ثمة مرجعٌ أو مصدر تناولَ موضوعاً من موضوعاتِ نحو العربية إلاَّ ومسَّ بشكلٍ أو آخرَ قضية التصنيفات (Categories) ، وأنَّ كثيراً من الدراساتِ الأكاديميةِ تناولت جانباً من جوانبِ تلك القضيةِ التي نصفها بالإشكالية؛ ولهذا يصبو البحثُ إلى التعرضِ إلى ثلاثةِ أُمورهي:

أولاً: ما قبل البحث بوصفه بالإشكالية التي يتجاوز بعض المترجمين حدود الوضعِ لمفرداتها وهي(Problematic) إلى مفهومٍ اصطلاحي هو السؤالُ (question) ، والسؤال هو جوهر المعرفة الذي لا ينتهي أو ينفدُ إلاَّ بزوال الوجود في أعمقِ تجلياته ، فالسؤالُ هو مبدأُ الجواب وليس العكس، وهكذا بوصفنا لقضيةِ التصنيفاتِ بأنها إشكالية تعني أنها تعيدُ صياغة الأسئلة عنها، وهكذا يحاول بحثنا هذا أنْ يُسهمَ في فحصِ أسئلتها التي أُثيرت، واقتراح أسئلة تكونُ أجوبتها النظرية والتطبيقية متن هذا البحثِ.

ثانياً: ملاحظة أنَّ ظاهرة الأصنافِ قد تناولتها المباحث اللغويةُ منفصلاً عن الحدودِ وفي ظني أنَّ هذا مثَّل انكساراً منهجياً أغفلَ الطبيعة البنائية لهما، وهذا ما يحاولُ البحثُ أن يعرضَ لهُ، فالعلاقةُ بين الحدودِ والأصنافِ علاقةٌ جدليّةٌ، فالأصنافُ تختبرُ صحة الحدود، فهي تحددُ مفهوم الكليّ بذكر خصائصهِ ومميزاتهِ كما يذهب المعجم الفلسفيُّ.

ثالثاً: إنَّ هذا البحثَ يسعى إلى تجاوزِ البحث الجزئيّ في الأصنافِ، وتناولها كونها كُلاً يحجز بعضُهُ بعضاً كما قال الجرجانيُّ (ت 471ه) عن أجزاءِ المركبِ. يناقش هذا البحثُ المفاهيمَ التي نتجت عن صياغةِ مصطلحاتٍ انطلقت من حقول مختلفةٍ محاولةً مقاربة المجال النحوي (اللغوي) مثل المجال الفلسفيّ، والمنطقيّ (العقليّ)، والفقهي (الدينيّ)، وهكذا سيعرضُ هذا البحثُ لتعريف التعريفِ بذاتهِ وفي وجودهِ داخل الأمثلةِ التي تندرجُ تحتهُ، والأقسام التي تتفرع عنهُ في إطار الأصنافِ المقترحةِ.

لقد ترك النحويون والبلاغيون إرثاً نظريًّا وتطبيقيًّا لتلك الإشكالية، غيرأنّ تاريخ البحثِ النحويِّ يعكسُ لنا طابعهُ الاختلافيّ، إذ يكررُالسمة الإيجابية لمصطلحِ الاجتهادِ إلاَّ النزر اليسير الذي انهمك في صراع الأفكارِ مثل كتابِ الإنصاف في مسائلِ الخلافِ لابنِ الأنباري (ت577ه)، والردّ على النحاةِ لابنِ مضاءٍ القرطبيّ(ت392ه)، والصِدام المنهجيّ بين الاتجاه الشكليّ التوزيعي الذي مثَّلهُ كتاب سيبويه (ت 180ه)، والاتجاه الدلالي الذي مثّلهُ كتابُ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ

لنسمعَ بصوتٍ عالٍ بعد ما يقاربُ قرنين من الزمانِ ما قالهُ الجرجانيُّ وهو يعرضُ لموضوع (التقديم والتأخير) أو ما اصطلح عليه بنظام (الرتبة). (أخطأَ صاحبُ الكتابِ) يعني سيبويه، ولا يعنينا مَنْ صاحب الرأي الصائب منهما بقدر رفض الجرجانيّ لنزعةِ الاستعادةِ التي أعقبت ظهور أفكار الكتابِ النحويّة حتى صارت المؤلفاتُ التي أعقبتها أشبه بمؤلفاتٍ مستنسخةٍ،لكن داخل هذا الصراعُ الايجابيّ لم ينتهِ إلى بناءِ شبكة مفاهيم لغوية ؛ بل إلى نوعٍ من اللعبِ داخل المتنِ النحويّ توّج بكتابِ (الطراز في الألغاز) للسيوطيّ (ت911هـ). إنَّ صراعَ الأفكار لايعني الانقسام والانتصار لفكرةٍ من دون أخرى، بل هو تعبيرٌعن عقلية لا تؤمن بالتسليمِ القبليّ للأفكار، وقد شهد البحث النحوي المعاصر محاولات غربلة المتن النحويّ القديم انتهت إلى ما أُطلق عليه (حركة التيسير في النحوِ العربيّ) ويشير مصطلح (التيسير) إلى ضغطِ المناهج التعليمية التي أرادت بناء مفردات يتقبلها طلابٌ غير معنيين بالأسبابِ والعلل والتفسير أصلاً، غير أنَّ دراساتٍ جادة قدّمت ما يمكنُ تسميتهُ تصوراً لرؤية نحوية تجمع بين التصور النحوي القديم في جانبهِ الوصفيّ، وما قدَّمهُ علمُ اللغة المعاصر من تصورٍ في حقلِ اللغةِ، وكان على رأسِ ذلك الجهد كتاب الدكتور تمّام حسّان (ت 2011م) (اللغة العربية معناها ومبناها)، وفي إشكالية الزمن اللغويّ وهيمنة الزمن اللغويّ العقلي عليه خرجت علينا دراسات أفادت من النظريات القديمة المبثوثة في أنحاء متفرقة من المتن واقترحت تصورات لتنشأ من ثم ما عُرِفَ بحركةِ الجداول الزمنية التي تُعنى بما يتصل باللغةِ حسب،ومن الجداول الجدول الزمني العربي الذي تضمنهُ كتاب الدكتور مهدي المخزوميّ (ت1993م) (في النحو العربي نقد وتوجيه)، والجدول الذي كان أكثر شمولاً هو جدول الدكتور تمّام حسّان الذي تضمنه كتابه المشار إليه آنفاً.

وأخيراً نشيرُ إلى أن البحث خلُص لمناقشةِ إشكالية الزمن اللغويّ ومقولاته مستفيداً من كل الجهود السابقةِ، وبُنِي عليها، وتوّجَ في جدولٍ حواه كتاب الدكتور مالك يوسف المطلبي (الزمن واللغة)، إذْ يحاولُ هذا البحثُ مناقشةَ جذورِ المشكلةِ التي تبدأُ كما ترى الباحثةُ من اضطرابٍ في المفاهيمِ النحوية خاصة، والجهاز النظري اللغّوي عامة؛ للوصولِ إلى الهدفِ الرئيس المتوخى منهُ ربط المعرفة النحويّة بمجالِها الفعليّ لجعل اللغة العربيّة حقيقة أرضية ؛ وليست فرضيةً ذهنيةً.

تحديد المصطلحات

1- **المشكلة:** هي كلُّ موقف غير معهود لا يكفي لحلها الخبرات السابقة والسلوك المألوف، والمشكلةُ عائقٌ في سبيلِ هدف مرغوب يشعرُ الفردُ ازاءها بالحيرةِ والتردد والضيقِ؛ ممّا يدفعه للبحثِ عن حلٍ للتخلصِ من هذا الضيقِ وبلوغ الهدفِ، فالمشكلةُ إذن أمرٌ نسبيٌّ(1).

2- الإشكالية:

الإشكالية، لغةً: مصدرها أشكلَ فهو اشكالٌ،وهي على وزنِ افعالّة ؛ فنقولُ: اشكال (افعالٌ)، وإشكاليّ (افعاليّ)، واشكالية (افعاليّة)، وأشكل اللون بمعنى اختلطّ، فالاشكالية تدل على الامتزاج وهي أكثرُ صعوبةً من المشكلةِ، واصطلاحاً هي المسألةُ التي تثيرُ نتائجها إلى الشكِ، وهي القضيةُ التي لا يمكنُ الإقرارُ فيها بالإثباتِ، أوالنفي، والإشكاليةُ لا ترادفُ المشكلة؛ لأنَّ الاشكاليّةَ أوسع نطاقًا من المشكلةِ ومن ثَمَّ فالمشكلةُ جزءٌ من الاشكاليةِ لكونِ أنَّ المشكلةَ مغلقةٌ نصلُ فيها إلى جوابٍ؛ ولكنَّ الاشكاليةَ مفتوحةٌ لا جوابَ لها؛ لذلكَ قِيل: لكُلِّ مشكلةٍ حلٌّ(2).

3- **الحدُّ:- لغةً**: المنعُ، واصطلاحاً، قولٌ يشتمل على ما به الاشتراكُ، وعلى ما به في الشرعِ عقوبة مقدّرة وجبت حقاً للهِ تعالى(3)، والحدُّ الحاجزُ بين الشيئينِ؛ لئلا يختلطَ أحدهما بالآخرِ، ولئلاَ يتعدى أحدهما على الآخرِ، وحدُّ الشيءِ طرفهُ ومنتهاهُ، وحدُّ الشيءِ في غيرهِ يحدهُ حداً ميّزهُ عن غيرهِ، وفي الشرعِ : المنعُ، وحدُّ السارق وغيره ما يمنعهُ عن المعاودةِ، وحدودُ اللهِ الأشياءُ التي بيّن اللهُ سبحانهُ وتعالى تحريمها وتحليلها، قال الأزهريُّ(ت370هـ)) : "حدودُ اللهِ ضربانِ، ضربٌ منها حدها الناسِ في مطاعمهم ومشاربهم وغيرهما ممّا أُحِلَّ وحُرِّمَ، والضربُ الثاني عقوبات جُعِلَت لِمَن ارتكبَ ما

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

نُهِيَ عنهُ كحدِ السارقِ وغيرِهِ"(4) .أمّا الحدُّ عند ابنِ سينا (ت 428هـ)، فهو:" أنْ ترتسمَ للشيءِ في النّفسِ صورةً معقولةً مساويةً للصورةِ الموجودةِ "(5).

4- التصنيفاتُ أو المقولاتُ

التصنيفاتُ، لغة : واحدها تصنيف والجمعُ تصنيفاتٌ و تصانيف مصدرها صنفٌ، وصنَّفَ الموادَ : جعلها أصنافاً ورتَّبها وميّزَ بعضَها عن بعضٍ حسب علاقاتِها (6).

والمقولةُ جمعُها المقولات، وهي أنواعُ الدلالاتِ في القولِ، و المقولاتُ هي الأجناسُ العاليّةُ التي تحيطُ بجميعِ الموجوداتِ أوِ المحمولاتِ الأساسية التي يمكن اسنادها إلى كلِّ موضوعٍ(7)، وعددها عند أرسطو عشرةٌ، هي الجوهرُ وتسعةُ أعراضٍ؛ فهي عشرُ مقولاتٍ في المجموعِ (8).

وقد لّخصَ ابنُ سينا مقولاتِ أرسطو تلخيصاً جيداً.(9) وعند الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت)،هي توضيحٌ لنظرية أرسطو في المعرفةِ، إذْ وجدَ (كانت) أنَّ هناكَ عاملينِ في المعرفةِ الأصليةِ هما الموادُ الخامُ، والتجاربُ الحسيةُ، ووضّحَ هذا في كتابهِ (نقد العقل المجرد) بالانجليزية.(10)

أمّا المعنى اللّغويّ للفظةِ مقولةِ (Category)، فمشتقةٌ من مصدر القولِ، وهي ترجمةٌ للكلمة اليونانية (Categoria)،ومعناها (العلاقة)، وقد دخلت هذه الكلمةُ على جميعِ اللغاتِ، وكان الفيلسوفُ اليونانيّ أرسطو يدرس أهمَ مظاهر المعرفة في عصرهِ، فوجدها تقومُ على عشرةِ أسس، وقد جمعها أرسطو وشرحها وسمّاها المقولات وهي :- الجوهر(substance)، والكم (quantity)، والاضافة (relation)، والمكان (place)، والزمان(time)، والوضع (situation)، والملكية(possession)، والانفعال(activity)، والفعل (passivity) (11) .

الأصول المنطقية للمقولات:-

أدى دخول منطق أرسطو إلى البيئة الفكريّة الإسلاميّة إلى إحداث ما اصطُلِح عليه (العقبة اللسانية في منطق أرسطو)،أو قلق عبارة أرسطو وكان القصدُ منها إثارة مشكلة التفاوت بين عبارات اللغة العربية وعبارات اللغة اليونانية من حيث المبنى والمعنى (12) .

إنَّ قراءتنا لمؤلفات أرسطو المنطقية في ترجمتها العربيةِ تكشفُ لنا عن ظاهرةٍ لسانيةٍ معقدّةٍ، ويتجلى ذلك في مستوياتٍ عدة منها:-

- **المستوى الصرفيّ:** إذْ يظهرُ القلق في هذا المستوى بسببِ نقل بعض الصيغ الصرفيةِ اليونانيّة إلى اللغةِ العربيّةِ بصيغها الأصليّةِ مثل: (ليس في موضوع)، (ويقال في موضوع) و(يقال على موضوعٍ)، وقد وُضِعت أصلاً وعلى التوالي للتفرقةِ بين الجوهرِ والعرضِ سواءً أكان عاماً أم شخصاً، وبين العام سواءً أكان جوهراً أم عرضاً، ويكون القلق من خلال إقحام بعض المفرداتِ التي لا تخضع للصرفِ العربيّ مثل (المتى) و(المعا) وغيرهما.
- المستوى النحويّ، ويكون في(13):-

أ- إدخال بعض الألفاظ الغريبة في الجملةِ العربيةِ مثل هو يوجد الموجود في الموجودِ لهُ وغيرها.

ب- استعمال بعض الأمثلة اليونانية ؛لتوضيح بعض المسائلِ المنطقية مثل (الماء في الإناء) للدلالة على معنى من معاني مقولةِ (لهُ)، وغيرِها من الأمثلةِ التي أدى استعمالها إلى إحداثِ اضطرابٍ في الإدراكِ المباشرِ؛ لمخالفتها لواقعِ العربِ وعاداتهم في استعمالِ الأمثلةِ .

أما ابن رشد (ت 595 هـ)، استبدلَ بعضَ الألفاظِ العربيَّة أوالمصطلحات بألالفاظ الأرسطيةٍّ باصطلاحاتٍ عربية مثل وضع (الحد) مكان الجوهر، وكذا المشار بدل (مقصود إليه الاشارة)، واستبدلَ (زيدٌ في البيت) بعبارة : (إنسانٌ في لوقين).(14)

فالقضية المنطقية عند أرسطو تتكونُ من ثلاثةِ حدودٍ :-

1- **حد الموضوع. 2- حد المحمول .3- حد الرابطة :** وهذا الحدُّ غير مصرّح به في العربية، يقول الفارابي(ت 339ه) : "وليس في العربية منذ أولِ وضعها لفظة تقومُ مقامَ (هت) في الفارسية، ولا مقامَ (ستين) في اليونانيةِ "(15)، ويقولُ ابن سينا(ت 428ه): " ويجبُ أنْ يُعلمَ أنّ حقَ كُلِّ قضيّةٍ حمليةٍ أنْ يكونَ لها مع معنى المحمولِ والموضوعِ معنى الاجتماعِ بينهما وقد يُحذف ذلكَ في لغاتٍ كما يُحذف تارةً في لغةِ العربِ أصلاً مثل : زيدٌ كاتبٌ وحقُّهُ أنْ يقالَ : زيدٌ هو كاتبٌ"(16) .

إنَّ قلقَ العبارةِ عندَ ابنِ رشد ناتجٌ عن تفاعلهِ مع النصِ الأرسطيِّ؛ الشيء الذي جعلهُ يستعيرُ من الترجمةِ تعابيرَ كثيراً ما تخالفُ قواعدَ النّطقِ السليمِ مستهيناً بركاكتها، إذ قابلَ بين مقولةِ (أنْ ينفعلَ)، والوزن الصرفيّ العربيّ بالصيغةِ المهملةِ (ينحرق)، بدلاً من (يحترق) التي نجدُها في نصِ الترجمةِ.(17) وكانَ الغزاليُّ (ت505ه)، أكثر عنايةً بالبعدِ الفكريَّ واللغويِّ لهذه المقولةِ حينَ استعملَ كلَّ الأمثلة على وزنِ (مُتَفَعِل)، مثل متسخن، و متبرد، ويعرِّف هذه المقولةَ بأنه :(نسبةُ الجوهرِ المتغيّر إلى السببِ المغيِّر).(18) ونظر ابنُ رشدٍ إلى منطقِ أرسطو بعدمِ الجديّةِ؛ إذ تعاملَ مع مسائلِ المنطقِ كأنها حقائقُ علميةٌ موضوعية، وفاتهُ أنها نظريةٌ ميتافيزيقيةٌ (ما وراء الغيب)، وليست نظريةً منطقيةً خالصةً.(19) أما ابنُ سينا فيرى أنها تنضم منهجيّاً إلى علمِ ما بعد الطبيعةِ(20) .

لم تستقر الحدودُ منذُ أولِّ نشأتِها في فكرِ أيّ نحوي من النحويينَ على اختلافِ بيئاتهم ؛ بل ظلت تتغيرُ وتتبدلُ بالرؤى والأفكار التي يراها الواحدُ منهم من دون الآخرِ، وربُّما وردّ للواحدِ منهم أكثر من حدٍّ للمصطلحِ، فابن كيسانَ (ت299ه) حدّ الاسمَ بحدينِ مثلاً، أما الزجاجيُّ (ت337ه)، فكانَ يشيرُ إلى أنّهُ أولَ مَنْ حاولَ تقديم تعريفٍ يراعى فيه مقدار حدود التعريفِ المنطقيِّ بقولهِ : "الاسمُ صوتٌ مقطّعٌ مفهومٌ دالٌّ على معنًى غير دالٍّ على زمانٍ أو مكانٍ)"(21) .

فالمرحلةُ التي تلت ابنَ كيسانَ والزجاجيّ هي التي انفتحَ منها البابُ أمام النحويينَ لملاحظةِ الاعتباراتِ المنطقيّةِ في حدودِهم، كما نلحظُ في قولِ ابنِ السراجِ (ت316ه): "الاسمُ ما دلَّ على معنًى مفردٍ غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحصّلٍ"(22) . وحدّهُ ابنُ يعيش (ت643ه) قائلاً: " هو الانفصالُ عن الفعلِ إذْ كانَ الفعلُ يدلُّ على شيئينِ الحدث والزمان"(23). فكلما خطا الزمانُ والإيغال في العنايةِ بأسلوب الحدودِ والتفننِ والبراعةِ في إخراجها كثُرت التقسيماتُ والعلاماتُ التي تميِّزُ كلُّ واحدٍ منها، وكلما وجدَ النحويون في اللغةِ ألفاظا لا ينطبقُ عليها هذا التقسيم في حدودهم، أو تلكَ العلاماتِ لجأوا إلى التكلُّفِ والتأويلِ ليجدوا لها مخرجاً يرجعهم إلى ملاذاتٍ فكريةٍ من أثر العقل والمنطقِ في الصياغة القانونيةِ للحدِّ(24). إنَّ طبيعةَ البحث اللغويِّ عند المناطقةِ تختلفُ عن طبيعة البحثِ اللغويِّ والنحويِّ، والبحث النحويُّ قائمٌ على الاستقراءِ والوصفِ، وتتبع كلام العربِ في مظانهِ المختلفةِ، ثم وضع الضوابط والقواعد والقوانين التي تندرجُ تحتها لغة العربِ من جزيئاتها وكلياتها؛ لتكونَ معالمَ يُقاسُ عليها خلافاً للبحثِ النحويِّ واللغويِّ عند المناطقةِ، فهو قائمٌ في غالبِ أمرهِ على التأملِ والنظرِ في القوانينِ الكليّةِ التي تخضعُ لها اللغاتُ في هدى التفكيرِ العقليِّ بعيداً عن الخوضِ في تتبع القواعدِ التي تُستقرى من النماذجِ اللغويةِ، وفيما يأتي عرضٌ لبعضٍ منها:-

أنْ يكونَ الحدُّ النحويُّ جامعاً مانعاً، جامعاً لأنواعِ المحدودِ حتّى لا يشذُّ منها شيءٌ، ومانعاً لما هو غير المحدود أن يختلطَ بهِ أي منعهُ دخول شيء في المحدودِ وليس منهُ، أو خروجُ شيءٍ هو منهُ؛ ولهذا وُصِفَت بعضُ الحدودِ بأنّها غير جامعةٍ ولا مانعةٍ كما في تعريف ابنِ يعيش للفاعلِ قائلاً: "كلُّ اسمٍ تقدّمهُ فعلٌ و أُسندَت ونسبتَ ذلكَ الفعلَ إلى ذلكَ الاسمِ"(25)، وهذا التعريفَ لا يشملَ ما يَحملُ على الفعلِ من اسمي الفاعلِ، والمفعولِ والصفةِ المشبهةِ والمصدر، ولا يشملُ من الفاعلينِ المصدرالمؤولِ الذي يقعُ فاعلاً في قولهِ تعالى: ((أولَمْ يَكْفِهِمْ أنَّا أنزَلْنَا)) (26)، أما الدكتورُ إبراهيم السامرائيُّ فقد حدَّ الفاعلَ بقولهِ: "اسمٌ أو ما أُولَّ بهِ، عمدةٌ يدلُّ على الذي يفعلُ الفعلَ أو ما أُولَ بهِ، يتصفُ بهِ ويذكر بعدهُ"(27) فهذا التعريفُ لايشملُ الفاعلَ المسندَ إلى فعلٍ منفي، نحو: ما قامَ زيدٌ، فزيدٌ هنا لا يدلُّ على

الذي يفعل الفعلَ، بل الذي لم يفعلهُ فهو مسندٌ إلى فعلٍ من جهةِ اللفظِ وليس من جهةِ المعنى، وبهذا لا يكونُ الحدُّ جامعاً مانعاً، فمن الحسنِ أنْ يقالَ في حدِّ الفاعلِ هو كلَّ اسمٍ مرفوعٍ أو ما أُولِّ بهِ، أُسندَ إليهِ فعلٌ، أو ما أُولَّ بهِ للدلالةِ على القائمِ بالفعلِ ليدخلَ في إطار هذا الحدِّ ما كان من قبيلِ – كتبَ الطالبُ الدرسَ، وانكسرَ الزجاجُ(28).

1. ملاحظةُ الجنس والفصل من ألفاظِ المناطقةِ، فالجنسُ هو الصفةُ الأولى والقرينةِ اللازمة للشيءِ، والفصل هو الصفة الثانيةُ اللازمةُ لهُ أيضا، فالحيوانيّةُ جنسٌ من الإنسان والنطق فصل فيه (الإنسان حيوانٌ ناطقٌ)، فلا يكونُ الحدُّ حدّاً مستقيماً إلاَّ إذا بانَ فيه جنس الشيءِ وفصلهِ ؛ بدليلِ قولِ ابنِ الحاجبِ (ت646ه): " إنَّ الحدّ المستقيمَ هو الجنسُ الأقربُ والفصلُ هو الأبعدُ"(29) .

2. ملاحظةُ الاطراد والانعكاس وهما من ألفاظِ المناطقةِ، أشارَ الرضي الاستراباديُّ (ت686ه) إلى أنّ الحدَّ مطردٌ ومنعكسٌ، والخاصة مطردّةٌ غير منعكسةٍ، فالاطرادُ عندهُ صحة إضافة (كل) إلى متنِ الحدِّ تجعلها مبتدأ، وتجعلُ المحدودَ خبراً لها، كأن يقال في حد الاسمِ "كلُّ ما دلَّ على معنى في نفسهِ غير مقترنٍ بزمانٍ اسمٌ"(30). كما انتهى ابنُ هشامٍ (ت761ه) في تفسيرِ الاطرادِ والانعكاسِ بالمثالِ الشائعِ الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ إلى أنّ وجودَ الحيوانِ الناطقِ مقتضى وجود الإنسان فالاطرادُ يعني به كلما وُجِدَ المحدودُ بالاطراد، وكلما انتفى المحدودُ انتفى الحدّث بالانعكاسِ (31) .

4.وجوب اختيار الأوضح من الألفاظِ في الحدودِ للتعبيرِ عن المعنى المُراد منها، فلا يجوزُ استعمال الألفاظ المبهمة والمشتركة في الحدودِ ؛لأنها تؤدي إلى الإلباس والإيهام والخلطِ والغموضِ.

وتأسيساً على ما تقدّم؛ نرى ثمة صلةً بين حدود النحويينَ والأصوليينَ والمناطقةِ، فالنحويون المتأخرون مَنْ كان منهم يفصحُ صراحةً أنّهُ أخذ حدّهُ من الدائرةِ الأصولية أو المنطقيةِ مثل قولِ الرضي "والمشهورُ في اصطلاحِ أهل المنطقِ جعل المفرد والمركب صفةً للفظِ"(32)،

وإذا رجعنا إلى كُل ما حررهُ النحويونَ المتقدمونَ من عباراتٍ في حدّ الاسم على سبيلِ المثال، تبيّن لنا أنها ليست حدوداً تستغرقُ أقسامه، وإنما هي كما يرى ابن السيد البطليوسيّ (ت521ه) : "رسومٌ لهُ على طريقِ التمثيلِ والتقريبِ"(33)، بل إنَّ ابن السيد نفسه قد شكَّ في قدرتهِ الخاصةِ على وضعِ حدٍّ دقيقٍ للاسم، فقال معلّقاً على قولِ الزجاجيّ في حدِ الاسمِ : "ما جازَ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ودخلَ عليهِ حرفٌ من حروف الخفضِ"(34)، فمثل هذا لا يسمّى حدّاً، وإنما يُسمّى رسماً؛ لانّ شرطَ الحدِ أن يستغرقَ المحدودَ وأشبه الأقوالَ أن يكونَ حدّاً. من البديهيّ أنَّ المنطق يفتحُ آفاقاً واسعةً في دراسةِ اللغة الطبيعيةِ ولا سيما دراسة ظواهر المعنى والتأويل، فهناكَ عددٌ من الأسئلةِ الجوهرية المرتبطةِ بعلاقةِ المنطقِ بالمعنى في اللغةِ، ما الفرقُ بين المعنى في المنطقِ والمعنى في الدراسةِ اللغويةِ؟ كيف نوظفُ لغات المنطق في وصفِ المعنى في اللغةِ الطبيعيةِ وسياقات انتاجها وتأويلِها (35) . إنّ علاقة المنطق باللغةِ لها وجهانِ يتخذ اللفظُ في الأول منها صورةَ وسيط يوصل إلى الطرفِ الثاني وهو المعنى الذي يستأثر بالوجهِ الثاني الموسوم بالمباشرةِ والاختصاصِ، فكأنَّ المنطق يعبر على اللفظ إلى المعنى، فالمعنى قائمٌ على التصور الذهنيّ للأشياء، فهو أقرب إلى قطّاع الفكرِ من اللفظ الذي يقومُ في هذه الحالةِ بوظيفةِ التبليغِ والحمل على المعنى من الناطقِ إليهِ (36).

واتّضح ذلك حيث لّخص ابنُ رشد كتاب العبارةِ لأرسطو قائلاً : "إنَّ الألفاظَ التي يُنطق بها دالة أولاً على المعاني التي في النفسِ والحروف التي تُكتب هي دالةٌ أولاً على هذه الألفاظِ،إضافةً إلى أنّ الحروفَ المكتوبة – أعني الخطَّ- ليس هو واحدا بعينهِ لجميع الأمم كذلك الألفاظ التي يُعبرُ بها عن المعاني ليست واحدةً بعينها عند جميع الأُممِ ...، وأما المعاني التي في النفسِ فهي واحدةٌ بعينها للجميعِ، كما أنّ الموجوداتِ المعاني التي في النفسِ أمثلة لها ودالة عليها هي واحدةٌ وموجودةٌ بالطبعِ"(37) . فالنفسُ عند ابنِ رشد هي حاضنةُ المعنى التي تعدُّ أصلاً للمعاني إذ لا تتحققُ هذه المعاني من دون الموجودات ولا تُعرفُ الموجوداتُ من دون المعاني .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

تأثير الأصناف في الدرسِ اللغوي الحديثِ

لم تعنَ المباحثُ النحويةُ القديمةُ والمعاصرة بتقنينِ المصطلح الشرطيّ(38)، ولهذا تغاير استعمال المصطلحات الواقعة فيه، حتى تداخلت، وأصبح ما يقصد إليه تحت مصطلح عند دارس غير ما يدل عليه المصطلح نفسه عند آخر .

فمثلاً لمصطلحِ الشرط في العربيةِ أربعةُ دلالاتٍ:-

1- مصطلح يدلّ على فكرةِ الشرط في العربية كأسلوب .
2- مصطلح ينطوي تحته التركيب الشرطي بجميع أجزائه أي تنطوي تحتهُ مكونات هذا الأسلوب .
3- مصطلحٌ يدل على الجملِ المعلّقِ عليها أو المرتبطة بها .
4- مصطلحٌ يدل على الجملِ المعلقةِ أو المرتبطة .

كان أول مصطلحٍ استعمل للدلالة على أسلوبِ الشرطِ في العربية هو مصطلحُ الجزاءِ أو المجازاة استعملهُ سيبويهِ(39)، أما مصطلحُ الشرط واشتقاقاتهُ فلم يرد له ذكرٌ في كتابهِ، وإذا نظرنا إلى المعنى اللغويّ لمصطلح الجزاءِ أو المجازاة وجدناهُ المكافأة على الشيءِ وجزاء به وعليه وجازاهُ مجازاةً وجزاءً (40)، وهذا المدلولُ المعجميّ لكلمةِ الجزاء بقي عند سيبويهِ ومَنْ تبعهُ في اختيارِ تلك التسميةِ يُستعملُ للدلالة على أسلوبِ الشرطِ من دون النظر إليه كتركيبٍ قد يخرجُ إلى معانٍ تتغايرُ وتلك الدلالة المعجمية من خلالِ نمادج معينة، كذلكَ نجدُ لدى سيبويهِ دلالةً أخرى لهذا المصطلحِ تتفرع عن الدلالةِ الأساسية التي ذُكرت آنفاً، ففي عبارةِ سيبويه: "إن اضطُرَ شاعرٌ فأجرى إذا مجرى إنْ فجازى بها قال أ زيد إذا ترَ تضربْ"(41)، نجد الفعلَ جازى مرادفاً لمعنى الفعلِ (جزم) في الاستعمالِ النحويّ، وهذا متأت من كونِ الجزاءِ و(الجزم) متلازمين عند سيبويهِ واغلب النحويينَ، فمصطلحُ الجزاءِ عند سيبويهِ يرادُ به مصطلحُ الشرطِ فيما ثبتناهُ آنفاً، أما ما اصطُلِح عليه ب(جملة الشرط) أي الجملة المعلق عليها، فقد استعمل سيبويه مصطلح (الفعل الأول) (42) . واستعمل للدلالة على الجملِ التي تقعُ أجوبةً في الجملةِ الشرطية مصطلحات (جواب الجزاء)، و(جواب الفعل الأول)،(43) و(خبر الجزاء)،(44) و(الخبر)،(45) و(الإخبار)،(46) و(الآخر)، قال سيبويه : "فليس للآخر سبيلٌ على الاسمِ لأنهُ مجزومٌ ، وهو جواب الفعل الأول ، وليس للفعلِ الأولِ سبيلٌ "(47).

أما ما اصطُلِح عليه فيما بعد بـ(الشرط الامتناعي)، (وهو ما تركب مع أدواتِ الشرطِ لو، ولولا، ولوما)، فاستعمل لجملة الشرطِ فيه الابتداء، ولجملة جواب الشرط الجواب.(48)

واستعملَ النحويون (تسمية الأول)، و(الثاني) جرياً على مصطلحي سيبويهِ (الفعل الأول)، و (الآخر)، ولكن بحيزٍ أقل من مصطلحي الجزاءِ والشرطِ .(49) أما مصطلحُ الجزاءِ فقد تباين مدلولهُ عند مَنْ تلا سيبويهِ من النحويين، فهو عند الفراءِ (ت207هـ) بمعنى (جملة الشرط)، فمثلاً قال في قولهِ تعالى: ((قَالُواْ جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ))(50)، وجواب الجزاءِ الفاء في قوله (فهو جزاؤهُ)(51)، وبمعنى(جملة جواب الشرط)، قال: "فهذا مجزومٌ بالتشبيهِ بالجزاءِ و الشرطِ"52 ، واستعملهُ المبردُ في المعاني ذاتِها.(53)، وفي مجالسِ ثعلب بمعنى (الجملةِ الشرطيةِ)(54)، أي التركيب الشرطيّ بجميع أجزائهِ. وظهر من مباحثِ النحويينَ مصطلحا(فعل الجزاء)(55)، و(شرط الجزاءِ)(56)، للدلالةِ على جملةِ الشرطِ ومصطلحاتِ (جواب الجزاء)(57)، و(جواب المجازاة)(58)، و(جزاء الشرط)(59) للدلالةِ على جملةِ جواب الشرطِ.

أما مصطلحُ (الشرطِ) فقد اعتمدتُ دلالتهُ المعجميّة وهي "إلزام الشيءِ والتزامهُ في بيعٍ ونحوهُ والجمع شروط"(60)، كدلالةٍ أسلوبية، بينما نجدُ الشرطَ كأسلوبٍ لغويّ يخرجُ على معانٍ قد تجعل من الدلالتينِ في بعضِ الاستعمالاتِ على طرفينِ متقابلينِ، مثلما نرى ذلك في بحثِ القضايا الدلالية، وهو بذلك مثلُ مصطلحَ (الجزاء) في قصورِ دلالتهما المعجميةِ عن دلالتها الأسلوبيةِ؛ ولكن الفرقَ بين

المصطلحين فرقٌ تطبيقيٌّ، فمصطلحُ الجزاءِ مع اشتقاقاتهِ اختفى أو كادَ من الاستعمالِ الاصطلاحيِّ في النحو، أما مصطلحُ الشرطِ مع اشتقاقاتهِ، فقد شاعَ وترسخَ في ذلك الاستعمالِ، وقد تباينت دلالةُ مصطلح الشرطِ في المباحثِ النحوية، فالكثرةُ على معنى (جملة الشرط)(61)، وذهبَ بعضُهم في مصطلح الشرطِ إلى الدلالةِ على أسلوبِ الشرطِ برمتهِ. (62) واستعملوا لجملةِ الشرطِ مصطلحات (فعل الشرط)(63)، و(جملة الشرط)(64)، والمقدم عند المناطقةِ(65).

إنَّ مردَ هذا التباينَ راجعٌ إلى تباينِ منطلقهم في تحديد دلالةِ هذا الأسلوب اللغوي وطبيعة الجملة التي يقومُ عليها، ومن ثم انعكس هذا على تداخلِ التسميّاتِ، فإذا تابعنا المصطلح الشرطي عند المعاصرين، وجدنا أنّهم لم يعنوا بتقنينهِ أيضاً، فالمباحثُ المعاصرةُ التي اتجهت إلى تاريخ النحوِ، أو استعادة مناهجهِ وإعادتها في إطار سطحي سارت إلى التباينِ نفسهِ في المعاني الدلاليةِ المتداخلةِ للمصطلحِ الشرطيّ.(66) كذلك ترددت هذه المعاني الدلالية المتداخلة للمصطلح الشرطيّ وتسمياته المتعددة في الكتب النحويةِ واللغويةِ التي حاولت أنْ تناقشَ مناهج النحوِ واللغة.(67)

وكان الدكتور مهدي المخزوميّ قد أطلقَ على أركانِ الجملةِ الشرطيةِ تسيماتِ القصد منها التخلص من مأزقِ اضطرابِ مفهوم الجملةِ في العربية، فلما كانت الجملةُ التامةُ التي تعبر عن أبسط الصور الذهنيةِ التامة التي يصحُّ السكوتُ عليها تتكونُ من ثلاثةِ عناصر رئيسة هي المسند إليه والمسند والإسناد(68)، فإنَّ ذلك يتناقضُ مع جملةِ الشرطِ أو جملة جواب الشرط؛ لأنها تتألفُ في ذاتِها من مسندٍ إليهِ ومسندٍ ولا تعبرُ عن فكرةٍ تامةٍ. (69) وإزاء هذا الاضطراب لم يجد الدكتور المخزوميّ بداً من تفادي إطلاق مصطلح الجملة في السياقِ الشرطيِّ، فقال بالعبارتين جزأينِ والشيئينِ للدلالةِ على جملتي الشرطِ وجوابهِ.(70) تردد مصطلحُ فعل الشرطِ في مباحثَ معاصرة، يُفترض أنها تعيدُ النظرَ في منهجِ النحوِ القديم ونتائجهِ(71)، فضلا عن تردد مصطلحاتٍ أخرى تردداً دلالياً محضاً مثل الشرط الامتناعي (72)، والشرط غير الامتناعي (73)، والشرط الامكاني (74) .

أما الدكتورُ مالك المطلبي فقد دعا إلى تقنينِ المصطلحاتِ الشرطيةِ، ورأى أنَّ مصطلحَ الشرطِ يدل على فكرةِ الشرطِ في العربيةِ كأسلوبٍ وهو يقابلُ أساليبَ الاستفهامِ والإثبات والتأكيد وتفادي تسمية (فعل الشرط)، و(فعل الجواب)؛ لأنَّ الشرط تركيبٌ مبني على تآلفِ الجملِ كما تفادى تسميّة الجزاءِ لتقنين المصطلح وربطه باشتقاقاتِ كلمة الشرطِ (75)، وأضافَ قائلاً : " أمَّا تسمياتُ كالأول والثاني والآخر، فهي تسمياتٌ غيرُ صحيحةٍ ؛ لأنّ جملةَ جواب الشرطِ قد تقعُ أولاً وجملة الشرطِ، قد تقعُ ثانياً، وأمّا مصطلحُ التركيبِ الشرطيّ، فإنهُ لا ينسجم والتصنيفِ الجمليّ للعربيةِ "(76) .

وتأسيساً على ما سبقَ نرى أنَّ الشرطَ في العربيةِ تركيبٌ واحدٌ، وأما معانيه وأشكاله فمتعددةٌ كما تتعددُ وتتغايرُ معاني الاستفهامِ والأمر.

مصطلحا الجملة والكلام

من المصطلحاتِ التي خلطَ النحويون مباحثهم بها،مصطلحا الجملة والكلامِ، فقد ذهب بعضُهم إلى أنَّ الجملةَ هي (الصورة التركيبية للكلامِ الذي اصطُلِح عليه عند النحويينَ بعبارة اللفظِ المفيدِ فائدةً يحسنُ السكوت عليها)(77)، أو هي(التركيب المفيد)(78). وذهبَ ابنُ جني (ت392ه) إلى أنَّ الجملة والكلامَ مترادفانِ، فقد نصَّ في خصائصهِ على أنّ قولنا (قام زيدٌ) كلام، فإنْ قلتَ شارطاً (إنْ قامَ زيدٌ)، فزدتَ عليه رجع بالزيادةِ إلى النقصانِ فصارَ قولاً لا كلاماً. ألا تراهُ ناقصاً ومنظراً للتمامِ بجوابِ الشرطِ))(79)، ونصَّ في التعاقبِ على أنّ شرطَ الجملةِ أنْ تكونَ مستقلةً بنفسها قائمةً برأسها(80)، أما عبد القاهر الجرجانيّ فقد أشعر بأنَّ الجملةَ هي المركبُ الذي تتمُ بهِ الفائدة.(81) أما الزمخشريُّ (ت538ه) فقد تابعَ ابن جني في ترادف مصطلحي الجملةِ، فبعدما فرغَ من حدِّ الكلامِ، قالَ ويسمّى الجملة(82)، ونقل السيوطيُّ أنَّ حدَّ الجملة هو: " القولُ المركبُ، كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجيّ في شرحِ القواعدِ، ثم اختار- أي الكافيجيّ- الترادفَ"(83).

في حين ذهبَ ابن هشامٍ الأنصاري إلى عدمِ الترادفِ، فعندهُ الجملة " هي المركبُ الفعلي (الجملة الفعلية)، أو الاسمي (الجملة الاسمية)، أو ما كان بمنزلةِ أحدهما، نحو (ضرب اللص) و(أقام الزيدانِ)، و(كان زيدٌ قائماً). وبهذا يظهر أنهما (الكلام والجملة) ليسا بمترادفينِ كما يتوهمُ الكثيرُ من الناسِ والصوابُ أنها (الجملة) أعمُّ من (الكلامِ) إذ شرطهُ الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولونَ جملة الشرطِ، وجملة الجوابِ، وجملة الصلةِ، وكلُّ ذلكَ ليس بمقيدٍ، فليس بكلامٍ"(84) .

أي إنَّ ابنَ هشامٍ يرى الإفادة في الكلامِ لا الجملة، فتركيب (قام زيدٌ) عندهُ جملة وكلامٌ، وتركيب (إنْ قامَ زيدٌ) جملة فقط، على أنَّهُ لم يستعمل في أيِّ مبحثٍ من مباحثهِ التطبيقيةِ مصطلح الكلام، وقد تابعهُ في هذا السيوطيُّ.(85) وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى الجمعِ بين الرأيينِ، أي الترادف بين مصطلحي الجملة والكلامِ وعدمهِ، قال السيوطيَّ" :و أنصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله أنّ المسألةَ ذاتُ قولينِ و أنّ كلَّ طائفةٍ ذهبت إلى قولٍ"(86) . أما النحويون فاستعملوا مصطلح الجمل الكبرى مقابل مصطلح الجمل الصغرى، فالجمل الكبرى هي الجمل الاسمية التي خبرها جملة، نحو (زيد قام أبوهُ)، (وزيد أبوهُ قائمٌ)، أما الجمل الصغرى فهي المبنية على المبتدأ نحو الجملة المخبَر بها في المثالينِ(87) ولا شكَّ أنّ النحويين كما رأينا قد اضطربوا في تعريف الجملة وفي تحديدِ المصطلح الذي تنطوي عليهِ، وكان مرد هذا الاضطراب راجعاً إلى مغايرةِ المستوياتِ التركيبية في الجملةِ العربيةِ مقابل ما وضعوهُ لها من مقرراتٍ، فبعض الجمل التي تتوافرُ فيها عناصرُ الاسنادِ الاسميّ أو الفعليِّ، أو ما كانَ بمنزلةِ أحدهما، على عبارةِ ابنِ هشام لا تتم معهُ الفائدةُ (88) .

وقد أسهمت الدراساتُ النحوية المعاصرة بقسطٍ وافرٍ من محاولات تحديد مفهومِ الجملة العربية وانطوت في معظمها على اتجاهينِ رئيسينِ هما:-

الأول: اتجاهٌ يحاولُ تطبيقَ ما حققتهُ نتائج البحوث اللغويّةُ الأدبية واخضاع العربيةِ لمناهجِ تلك البحوثِ.والآخرُ: يشكلُ استمراراً لمنهجِ النحويينَ العربِ في البحث اللغويِّ مع محاولةِ تشذيبهِ.

فمن الدارسين الذين يمثلون الاتجاهَ الأولَ الدكتور تمام حسان إذ عقدَ فصلاً مطولاً في كتابهِ مناهج البحثِ في اللغةِ(89)، للتفريقِ بين مصطلحي اللغةِ والكلامِ، وانتهى إلى أنّ الكلامَ حركاتٌ عضوية مصحوبة بظواهرَ صوتيةٌ،(90) والجملةُ وحدة الكلامِ(91)، أي أنَّ الكلامَ أعمُّ من الجملةِ، وهو يقابلُ ما ذهبَ إليهِ بعض النحويينَ من أنّ الجملةَ أعمُّ من الكلامِ(92)، ولم يعرض لبناءِ الجملةِ في العربيةِ على الرغمِ من أنهُ عقدَ فصلاً في (منهجِ النحوِ)(93)، ولاحظُ أنَّ تعريفَ الجملة بـ(وحدة الكلامِ) تعريف لا ينمُ عن طبيعة لغويةٍ، ولا ينسجمُ مع المنهج الشكلي التركيبيّ الذي خلّفه دي سوسير(94)، فقد استقى منه الدكتور تمام حسّان مادةَ بحثه. أما الاتجاهُ الآخرُ، فقد حاولَ ممثلوهُ أنْ يبسطوا تعريفَ نظامَ الجملةِ في العربيةِ، فذهب بعضهم إلى أنّ الجملةَ هي أقلُّ قدراً من الكلام الذي يفيدُ السامعَ معنًى مستقلاً بنفسه، سواء أ تركبَ هذا القدر من كلمةٍ واحدةٍ أو أكثر(95)، أو أنّ الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدراً من الكلامِ الذي يفيدُ السامعَ معنًى مستقلاً بنفسهِ، وليس لازماً أنْ يحتوي على العناصرِ المطلوبةِ كلهًا(96)، فقولنا اكتب واكتبا واكتبي جملٌ لانّها مفيدةٌ.(97)

وهذه التعاريفُ عدا كونها ترديداً غير معترفٍ به لأقوالِ النحويينَ تنطوي على قصورٍ في حقلِ الدراسةِ النحويةِ؛ لأنها تضعُ فحصَ الظواهر والتراكيبِ اللغويةِ جانباً. وإذا كانت قد حاولت أنْ تساعدَ في تبسيطِ إيصال مفهومِ الجملةِ مع قصورِ هذا المفهومِ ؛ فإنها لم تقدم أيةَ مساعدةٍ في الحقلِ الدراسيّ.

ولا نأتي بجديدٍ حين نقررُ هنا أنَّ وصفَ الإطار التركيبيّ للجملةِ العربيةِ قد انطوى على أثرٍ واضحٍ للمنطقِ العقليّ السائدِ في المباحثِ اللغويّةِ، فلما كانت الجملة مُركباً فإنَّ تحليلَ هذا المركبِ سيفضي على وفق التصور المنطقيّ إلى جزيئات، أو ما يُطلق عليه نحوياً بالصيغِ النحويةِ أو (النُّظم) كما يسميه عبد القاهر الجرجانيُّ، ليس سوى تعليق الكلم (المفردات) بعضها ببعضٍ، وجعل بعضها بسببٍ من بعضٍ، والكلمُ ثلاثٌ اسم، وفعل، وحرفٍ، وللتعليقِ بينهما طرقٌ معلومة، وهو لا يعدو ثلاثةَ

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

أقسامٍ : تعلق اسمٍ باسمٍ وتعلق اسمٍ بفعلٍ وتعلق حرف بهما(98)، ويمكنُ أنْ نقولَ: إنَّ الجملةَ الشرطيةَ ذات طبيعة إسنادية متعددة، ومركبة، فإذا عدنا إلى فحصِ الاطارالذي تركبت منه الجملة العربية التامة (أي التي يحسن السكوت عليها)، فإننا نجدهُ يتألفُ من ثلاثةِ عناصر رئيسة هي: المسند، والمسند إليهِ، والإسناد (أو ارتباط المسند بالمسندِ إليهِ)(99)، وهذا الإطار يناقض الجملةَ الشرطيةَ من حيثُ:-

أ- إنَّ أجزاءً منها يتوافرُ على العناصرِ الرئيسةِ الثلاثةِ المشار إليها آنفاً، ولكن لا يصحُّ السكوتُ عليها .

ب- إنَّ هذه العناصرَالرئيسة تتحولُ إلى عناصر ثانوية في الجملةِ الشرطيةِ.

وقد لاحظَ الدارسونَ في حقلِ النحوِ قديماً وحديثاً وحدةَ الجملةِ الشرطيّةِ، فالفرّاءُ ذهبَ إلى أنّ قولهُ تعالى: ((عَلِمَتْ نَفْس مَا أَحْضَرَتْ))(100)، جوابٌ لقولهِ تعالى عزَّ وجل: ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكدرَتْ وَإِذَا الجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا العِشَارُ عُطِلَتْ وَإِذَا الوُحوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا البِحَارُ سُجِّرَتْ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ وَإِذَا المَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ وَإِذَا الجَحِيمُ سُعِّرَتْ وَإِذَا الجَنَّةُ أُزْلِفَتْ عَلِمَتْ نَفْس مَا أَحْضَرَتْ)) (101)، قال: " علمت نفس ما أحضرت جوابٌ لقولهِ إذا الشمس كورت ولما بعدها" (102)، بل إنَّ عبد القاهر الجرجاني ذهب إلى أنَّ(الشرط) من دون (الجواب) في قولهِ تعالى ((وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَئَةً أو إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَل بُهْتَاناً وإِثْماً مُبِيناً)) (103) في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على انفراد (104).

وقد شاعت تلك الملاحظة، أعني ملاحظة أنّ الجملة الشرطية جملةً واحدةً في أغلب الدراسات القديمةِ والحديثة (فلا يتم الكلامُ إلا بالجميع)(105)؛ لأنَّ "الشرط والجزاءَ عبارةٌ عن جملتين تربط بينهما أداةٌ، وعلى قولهم تصيرُ الجملتانِ جملةً واحدةً"(106)، ففي قولك "إنْ تأتيني آتك، الأصل : تأتيني آتيك . فلما دخلت إنْ عقدت احداهما بالأُخرى، حتى لو قلت: (إنْ تأتيني) وتسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملةِ الأخرى" (107). وقد تابع الدارسون المحدثونَ تقرير تلكَ الملاحظة، ورأوا "أنَّ الجملة الشرطية إذا اقتصرت على واحدةٍ أخلت بالإفصاح عمّا يجولُ في ذهنكَ وقصرت عن نقل ما يجولُ منهُ إلى ذهنِ السامع ؛ لأنَّ العبارتينِ في جملةِ الشرطِ ترتبطانِ بواسطةِ أداةِ الشرطِ ارتباطاً وثيقاً لا يُتصور معهُ استقلال إحدى العبارتينِ عن الأُخرى" (108) . ولا شك أن الدراسين قد فطنوا إلى أنَّ جملة الشرط وجوابه فارقت أحكام الجمل(109)، ولكن زاويتي النظر القديمة والحديثة، قد اختلفتا في معالجة تلك المغايرة، فالمباحث الحديثة اكتفت بالتنويه بتعريفاتها لانضواء جميع أنظمة الجمل العربية تحتها من دون حاجة إلى دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة(110)، وفعالية هذا التركيب في أداء المعنى، فالكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل(111). وذهب بعض الباحثين ممن عرض لوصف عناصر الجملة الى التنويه بالمغايرة الأساسية بين الجملة البسيطة، والجملة الشرطية فقط من دون أي وقوف عنده قائلا: "فليس عبارة الشرط جملة كما يراد من الجملة فيما أثبتناه"(112)، وإنْ تألفت في ذاتها من مسندٍ ومسندٍ إليه؛ لأنَّها على حدةٍ لا تعبرُ عن فكرةٍ تامةٍ أيضاً، وهذه الفكرةُ التامةُ إنما يُعبر عنها بجملةِ الشرطِ التي تعتمدُ في وجودها على الشرطِ والجوابِ جميعاً(113)، واكتفى الدكتور إبراهيم أنيس بتعيينِ عناصرِ الجملة البسيطة، وأطلقَ عليها (الجملة القصيرة)، قالَ: " وتشملُ كلُّ كتلةٍ منها الجملَ في غالبِ الأحيانِ على ما يسمى بالمسندِ والمسندِ إليهِ وحدهما، وتلك هي الجمل القصيرةُ التي اكتفي فيها بركنينِ أساسيينِ"(114)، ومن عبارتهِ (التي اكتفي فيها بركنينِ أساسيينِ) نفهم أنّه لا يقصد بـ(الجمل القصيرة) اصطلاحاً مقابلاً (للجملِ الطويلةِ) أو (المركبة)؛ وإنما يقصدُ إلى الجملةِ من دون

المتعلقاتِ، أو ما عُرفَ في المناهجِ المعاصرةِ بـ(التكملة)، أما وجهة النظر في المباحثِ القديمةِ فقد استعملت وسيلة (القياس) للتخلصِ من مأزق تلكَ المغايرة، فسيبويه يقول: "فشبهوا الجواب بخبرِ الابتداء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منهُ "(115) . ويبدو أنّ حذر سيبويهِ وتردده في حكمه هذا مبني على عدمِ صلاحية استعمال وسيلة القياس هذا، وأكبر الظنِّ أنّ سيبويهِ قصد بـ (فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثلهُ) في جملة (زيدٌ أبوه منطلقٌ) فـ(أبوهُ منطلقٌ) جملة في موضعِ المفردِ؛ لأنّ المرادَ في الجملةِ في محلِ مفرد هو أنَّنا لو وضعنا مكانها اسماً معرباً لكان مرفوعاً أو منصوباً (116)، ممّا يعني أنّهُ يمكن لجملةِ الجواب أنْ تُعبرَ عن حالةٍ افراديةٍ كما عبّرت جملة الخبرِ، إلاّ أنَّ ذلك (القياس) على فرعِ المعنى وهو الاعراب يتجاوز البناءَ الشكليّ للتركيبِ، أي يتجاوزُ فعاليته، ومن ثم فإن المعنيينِ ليسا متطابقينِ، فإذا نقلنا الموازنة بين جملة جوابِ الشرطِ وهذا المفرد بالقياسِ على الجملةِ الخبريةِ، فإنَّ عدمَ التطابقِ يكونُ تاماً، وهذا هو الذي يفسرعبارةَ سيبويه: "وكما يشبهونَ الشيءَ بالشيءِوإنْ لم يكنْ مثله ولا قريباً منهُ " كذلك فإنّ القياس هنا يطيح بقيمة التنظيمِ للتعبيرِ عن معنى قيمةِ التنظيمِ التي هي هدفهُ (117) .

3-الاستثناء:

من المصطلحات التي لم تلقَ عناية اللغويين في تقنينها مصطلح الاستثناء من غير جنسهِ بمعنى الاستثناء المنقطعِ، ومرادفاته، وليس الثاني من جنس الأول، فالاستثناء لغة: استفعال من الثِّنى بمعنى العطفِ، أو الصرف والمنع، وقد يأتي بمعنى تكريرِ الشيء مرتين أو جعله شيئينِ متواليين، أو متباينينِ، وهذا من الثنى من النوقِ إذا وضعت بطنينِ وثنيها: ولدها وكذلك المرأة، يقال : ثنى الشيءَ يثنيه (كرمى)- ثنياً عطفه وردَّ بعضُهُ على بعض، وقد تثنى وانثنى وثنيتُ فلاناً عن كذا: إذا صرفتهُ عنهُ، وثنيتُ الشيءَ إذا حنيته وعطفته و طويتَه، وانثنى، أي : انعطفَ، وكلُّ شيءٍ عطفتهُ فقد ثنيتهُ.(118) والاستثناءُ اصطلاحاً في النحو – من هذا المعنى– فهو مشتق من الثني بمعنى العطف، لأنّ(المستثنى) معطوفٌ عليه بإخراجه في الحكمِ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً فقد عطفتَ على زيدٍ بالذكرِ وأخرجتهُ من القومِ، قال ابن فارس (395هـ): "وذلك أنَّ ذكرهُ يثنى مرة في الجملةِ ومرةً في التفضيلِ؛ لأنّكَ إذا قلتَ: (خرجَ الناسُ) ففي الناسِ زيدٌ وعمروٌ، فإذا قلت: إلاَّ زيداً فقد ذكرت به زيداً مرةً أخرى ذكراً ظاهراً، ولذلك قال بعض النحويينَ: إنَّهُ خرجَ مما دخل فيهِ "(119) .

والاستثناء من غير الجنسِ، تسميةٌ يُرادُ بها (الاستثناء المنقطع مما قبله)، وهو الذي ذُكر بـ(إلاَّ أوأحد أخواتها ولم يكن مخرجاً، نحو جاء القومُ إلاَّ حماراً (120)، وهو أحد نوعي الاستثناءِ اللذين تناولهما النحويون بالدرس والتوضيح، غير أنَّ عباراتهم وألفاظهم في التعبيرِ عنهُ كانت مختلفةً، وإنْ كانَ المفهومُ واحداً، فمصطلحُ الاستثناء المنقطع وكذلك الاستثناء المفرّغ – مثلاً- لا نجدُ لهما ذكرا عند الخليلِ بن أحمد الفراهيديّ (ت175هـ)، ولا عند تلميذهِ سيبويهِ، وإنْ كانَ سيبويهِ قد عقد للاستثناء وأنواعه أبواباً عدّة(121)، تحدث فيها عن أحكام المستثنى و أنوعه وأدواتهِ، مشيراً خلال ذلك إلى نوعي الاستثناءِ المتصل والمنقطع، محتجاً لهما بشواهد موضحة ومبينة من حيث الجواز والمنع، بيد أنَّهُ لم يُسمها باسميهما الاصطلاحيين المعروفينِ الآنفي الذكر، فمثلاً قد عبرَ الاستثناءِ المنقطعِ بعبارةِ (الآخر ليس من نوع الأول)، وعقد باباً سمّاهُ (هذا بابُ ما يُختار فيه النصب ؛لأنّ الآخرَ ليس من نوعِ الأولِ).(122) وينبغي الاشارة هنا إلى أنّ مصطلحي (المنقطع مما عمل فيه الأول) و(الانقطاع) قد ورد عند سيبويه إلاّ أنهُ استعملها بغيرِ الدلالةِ الشائعة عند المتأخرينَ، فقد أطلقهما على انقطاعِ المستثنى عن المستثنى منهُ في الإعرابِ على الرغمِ من أنَّهُ من جنسِ المستثنى منهُ، وساقَ لذلك أمثلةً متعددة،منها: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً.(123) .

أما ما يُعرفُ عند النحويينَ بمصطلح (الاستثناء المفرّغ)، "وهو الذي ترك منه المستثنى منه، ففرغ الفعل قبل إلاَّ وشغل عنهُ بالمستثنى المذكور بعد (إلاَّ) نحو ما جاءني إلاَّ زيدٌ"(124)، فلم ينصّ سيبويهِ عليهِ بهذا المصطلحِ على الرغمِ من بيانهِ لمفهومهِ وتمثيلهِ لهُ بل اكتفى بالتعبيرِ عنه بعبارةِ (أن لا تغيرالاسم عن الحال التي كان عليها قبل أنْ تلحقَ إلاَّ)، ثم زادهُ توضيحاً وتقريباً بقولهِ : " فهو أنْ تدخلَ الاسم في شيءٍ تنفي عنهُ ما سواهُ، وذلكَ قوله : ما أتاني إلاَّ زيدٌ ...تُجري الاسمَ مجراهُ إذا قلتَ . ما أتاني زيدٌ، ولكنك أدخلتَ (إلاَّ)، لتوجبَ الأفعالَ لهذهِ الأسماء، ولتنفي ما سواهُ، فصارت هذهِ الأسماءُ مستثناةً "(125)، كما سمّاهُ بـ (الاسم الذي يكون خارجاً ممّا يدخل فيه غيرهُ)(126) .

أما الكسائيُّ(ت189ه) من الكوفيينَ فقدِ استعملَ اصطلاحَ (استثناء بعرض) بمعنى الاستثناء المنقطع فيما نقلهُ عنهُ ثعلب في مجالسهِ، قال ثعلب بعد إيرادهِ الآية الكريمة قال تعالى : ((لايُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاَّ مَن ظُلِمَ وَكانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً)) (127)

قال الكسائيُّ :((هذا (استثناء يعرض)، قال ومعنى (يُعرض) استثناء منقطعٌ))(128)

فاستثناءُ يعرض في الحقيقةِ مصطلحٌ جديدٌ لم نألفهُ في مسيرةِ الدرسِ النحويِّ وهو فيما يبدو مصطلح خاصٌ بالكسائيّ من الكوفيينَ، كان يطلقهُ – كما ذكرنا- على الاستثناء المنقطع و(الانقطاع مما قبلهُ) للدلالةِ على المستثنى الذي لا يكونُ من نفسِ المستثنى منه، قالَ في تفسيرهِ لقولهِ تعالى ((فَذَكِّرْ إِنَّمَا أنتَ مُذَكِر لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكْبَرَ)) (129)، ((إلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ)) تكونُ مستثنياً من الكلامِ الذي كان التذكيرُ يقعُ عليهِ وإنْ لم يذكر، كما تقولُ في الكلامِ : اذهب فعظ و ذكر، وعُمَّ إلاَّ من لا تطمعُ فيهِ، ويكون أنْ تجعلَ :(من تولى و كفر) منقطعاً عمّا قبله) (130) .

وتابع ثعلبُ و أبو بكر الأنباريُّ (ت328ه) الفرّاءَ في استعمال هذا المصطلح من ذلك قول ثعلب معلّقاً على قولهِ تعالى: ((وَلَنْ أجِدَ مِن دُونِهِ مُلتَحَداً إلاَّ بَلاغاً مِّنَ اللهِ ورسِالاتِهِ)) (131)،(استثناءٌ منقطعٌ) اي : إلاَّ أنْ أبلغكم من اللهِ . قال : المصادر وغيرها يُستثنى بها استثناءً منقطعاً))(132).

وأطلقَ الأخفشُ الأوسط (215ه)- وهو من أعلامِ البصريين- تسميةَ (الاستثناء الخارج) مقابل تسميّة (الاستثناء المنقطع)، و(الاستثناء الخارج من أولِ الكلامِ) و(استثناء خارجٌ على لكن) و (الاستثناء الخارجُ من أولِّ الكلامِ في معنى لكنَّ) (133) .

أما أبو العباس المبرد (ت285ه) فهو الآخرُ لم يردْ عندهُ اصطلاح (الاستثناء المنقطع)، وربما اكتفى بعبارة (ما يقع في الاستثناء من غيرِ نوع المذكور قبلهُ)، إذْ جعلها عنواناً لبابٍ قصدَ بهِ (الاستثناء المنقطع) كما هو واضحٌ من كلامهِ وأمثلته، قال: " هذا بابُ ما يقعُ في الاستثناءِ من غيرِ نوعِ المذكورِ قبله، وذلك قولكَ ما جاءني أحدٌ إلاَّ حماراً، وما في القومِ أحدٌ إلاَّدابّة"(134) واكدَ أبو اسحاقَ الزّجاج (ت311ه) عبارة (استثناء ليس من الأولِ) للدلالة عليهِ (135). غير أنَّ مصطلحَ الكوفيينَ (الاستثناء المنقطع) شاعَ وانتشرَ بعد القرنِ الثالثِ وتبّناهُ النحويونَ على اختلافِ أمصارهم ومذاهبهم النحويّة، إذ أكْثرَ البصريون الذين تلو المبردَ من استعمالهِ، فقد ورد عند أبي بكرٍ بن السراج (ت316ه)، إذ أفردَ لهُ باباً سمّاهُ (باب الاستثناء المنقطع من الأولِ)(136)، كما ورد عندَ أبي جعفر النحاس، كما ورد عند أبي جعفرٍ النحاس (ت338ه) الذي استعملهُ إلى جانب اصطلاح (استثناء ليس من الأول)(137)، أما معاصرهُ الزجاجيُّ فقد عقد لهُ هو الآخر باباً في كتابهِ الجملَ سمّاه (باب الاستثناء المنقطع) بيّن مفهومه وحكمه، وساق لذلكَ عدداً من الأمثلةِ والشواهد من القرآن ومن الشعر(138)، وتبنّى أبو عليٍّ النحويِّ (ت377ه) المصطلحَ نفسهُ(139)،كما وجدناه عند أحمد بن فارس (ت395هـ) الذي كان من أنصارِ المذهب الكوفي ومن أتباعهِ(140)، قال: "وتكون إلاَّ بمعنى لكن وتكون من الذي يسمّونهُ الاستثناء المنقطعَ"(141).

أما مصطلحُ (الاستثناء المفرّغ) فقد ظهرَ متأخراً شيئا (ما) إذا ما قيسَ بالمصطلحاتِ الأخرى في هذا الموضوع، فقد أطلق خلف الأحمر (180هـ) عليه مصطلح (التحقيق)، قال: (وهو رفعٌ كلُّهُ، تقول: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، ترفعه بفعلهِ، و(التحقيق) يسميه الكوفيونَ (الإيجاب) قال تعالى: ((وَمَا آمَنَ مَعَهُ إلا قَلِيلٌ)) (142)، يرفعه على التحقيقِ فهو الايجاب، فقس عليه"(143)

والمقصود من التحقيق هنا (التفريغ) أو(الاستثناء المفرغ) أو ما يسمى (بالحصر والقصر) وقوله: (التحقيق) يسميه الكوفيون (الإيجاب) يدلُّ على أنَّ خلفاً وصحبهُ كانوا يسمّونه (التحقيق) غيرأنَّ قوله كلّهُ فيهِ نظرٌ . ولم يرد مصطلحُ (الاستثناء المفرغ) عند المبردِ بل عبَّر عنهُ بعبارةٍ طويلةٍ شارحاً إياهُ ومبيناً مفهومَهُ بقولهِ : "أنْ يكونَ الكلامُ محمولاً على ما كان قبل دخول الاستثناء، وذلكَ قولكَ : ما جاءني إلاّ زيدٌ، ما ضربتُ إلاَّ زيدٌ، وما ضربتُ إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ" (144) .

ويُعدّ ابن السراج وتلميذهُ الزجاجي من أوائلِ النحويينَ الذين استعملوا مصطلح (الاستثناء المفرغ) أو (التفريغ)، قال الزجاجيُّ في باب الاستثناءِ: " وإذا (فرّغت) ما قبل (إلاّ) لما بعدها عمل ما قبلها في ما بعدها، ولم تعمل (إلاَّ) شيئاً كقولكَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ، وما رأيتُ إلاَّ زيداً وما مررْتُ إلاَّ بزيدٍ " (145) . مما تقدّم يتبينُ لنا أنَّ تسميّاتِ أغلبِ النحويينَ المتقدمينَ تتسمُ – في معظمها – بصفةِ الإطالة والابتعاد عن الإيجاز فهي أقربُ إلى الشرح والتوضيح، والعبارات الوصفيّة الاصطلاحية منها إلى اللفظِ الاصطلاحيّ وهي سمةٌ ملحوظةٌ في المصطلحاتِ المتقدمة، وعلّلَ ذلكَ بعض الباحثينَ بأنها لم تكن بعد قد نضجت واستقرت، وكانَّ هؤلاءِ لا يلجأونَ إلى المصطلحاتِ متى ظنّوا أنَّ المعنى قد اتّضحَ. ويبدو أنَّ ما قيل صحيحٌ إلاّ أنَّهُ لم يكن السبب الوحيد في اختلافِ مدلولات المصطلحِ الواحدِ أو تعدُد مرادفاته، إذ يرجع ذلكَ في ظننا إلى اختلافِ زوايا النظرِ لدى علمائِنا المتقدّمينَ – رحمهم اللهُ- فاستعمالُ مصطلحٍ ما أو ابتداعه ربُّما يرجع إلى حُبِّ المتابعةِ والشيوعِ أو المخالفةِ والاجتهاد وقدرة الابتداع ... لذا فإنَّ الخليلَ بن أحمد وسيبويهِ لم يفرضا المصطلحاتِ التي آتيا بها على النحويينَ فرضاً- ولم تكن لتُفرض؛ بل تركا الباب مفتوحاً لمَّن جاء بعدهما أن يختاروا ما يشاؤون وأنْ يُحوروا بعضها، وأن يجدوا بديلاً من بعضها الآخر، وأنْ يعطوها مزيداً من التحديدِ ودقةِ الدلالةِ (146)، يدل على ذلك- مثلاً- صنيع الفرّاء، إذ لم يقف مكتوف اليدين أمامّ تعبيراتُ واصطلاحات مَنْ تقدّمهُ من النحويين؛ بل استطاع أن يعمل على تهذيب عددٍ من المصطلحات أو صنعها – انمازت بدقةِ دلالالتها واختصار ألفاظها إذا ما قورنت بكثير من مصطلحاتِ سيبويهِ في الكتاب، أو الأخفش الأوسط في معاني القرآنِ – منها مصطلحُ (الاستثناء المنقطع) الذي ابتدعهُ .وما قيل عن مصطلحِ الفراء (الاستثناء المنقطع) يُقالُ عن مصطلحِ البصريينَ (الاستثناء المفرغ)، أو التفريغ.

ونحسب أنهُ ليس من فضول الكلام أنْ نشيرَ إلى أنَّ عدداً من الباحثينَ المعاصرينَ دعوا إلى طرح (الاستثناء المفرغ) من نحو : ما جاء إلاَّ زيدٌ واشباههُ وادخاله في بابِ (القصر)، وعدم عدّهِ من الاستثناءِ، منهم الدكتورُمهدي المخزوميّ الذي ذكرَ أنَّ ما سمّاهُ النحويونَ بـ (الاستثناء المفرّغ) لم يكن- في الواقعِ- استثناءً بحال؛ ولكنّهُ قصرٌ والقصرُ توكيدٌ، أداتهُ التي يقومُ عليها هي (النفي) و(إلاَّ) في هذهِ الأمثلةِ، نحو: ما حضر إلاّ خالدٌ، وما رأيتُ إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلاَّ بخالدٍ؛ لا تؤدي استثناءً؛ ولكنَّها ضميمةٌ إلى النفي السابق؛ لتؤدي توكيداً (147) . والحقيقةُ أنَّ هذهِ الدعوة قد تبدو مقبولة ومُسلَّمٌ بها من أول وهلةٍ إلاَّ أنَّ فيها نظراً؛ لأنَّ الواقعَ خلاف ذلك، ولا سيما قول المخزوميّ- الآنف الذكر-)) : بأنَّكَ لو أنعمتَ النظر في هذه الأمثلةِ فلن تشعرَ أنّ هناكَ استثناءً؛ وذلكَ أنَّ النحويينَ المتقدمينَ عندما تناولوا هذا النوع من الاستثناء بالدرس والاستقراء، وايجاد مصطلح للتعبيرعنه كانوا يشعرون أنَ المستثنى منهُ مقدّرٌ في أذهانِ أصحابهِ الناطقينَ به في كلامِهم وكأنهُ في حكم الموجودِ– وإن كانَ غائباً في الحقيقةِ اللفظيةِ- ذلك نحوقولك: (ما رسب إلاَّ زيدٌ) مخرج منه جملة المستثنى من المقدر في الذهن،مثل الناس، والطلاب، لذا فقصدُ النحويينَ بالمفرَّغِ– في الحقيقةِ– هوالفعل قبل (إلاّ)؛ لأنَّهُ لم

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

يُشغل بمستثنًى مذكورٌ؛ بل تفرّغ للعملِ في المعمول بعد الأداةِ (إلاَّ)،(148) ودعوتهم هذه تعني إنْ طُبِقَت على موضوعِ المفرّغِ برُمتهِ إماتةَ مصطلحٍ عُرِف وشاعَ في مصنّفاتِ أهلِ العربيةِ، ألاّ وهو مصطلح البصريين (الاستثناء المفرَّغ) . نعم يمكن القول إنّ دعوتهم هذهِ ربّما تكونُ أخفَّ وطأةً، وأكثر قبولاً لو أنّها خصّت فقط جانب الجملة الاسميّة التي تقعُ فيها الأداة (إلاَّ) ملغاةً لا تفيد سوى القصرِ، وأحياناً الحصر في نحوِ قولكَ (ما شوقيٌّ إلاَّ شاعرٌ)؛ إذ نلحظُ في هذه الجملةِ وأشباهها قصراً واضحاً بيّنا، وهو أنّنا قصرنا شوقيٌّ على صفة الشعر من دون أنْ يكونَ شيئاً آخرَ؛ كأن يكونُ ناثراً، أو مؤرخاً، أو قاصاً، وإنْ كان هو الآخرُ يمكنُ أنْ يكونَ المستثنى منهُ مقدّراً في الجملة الاسميّةِ إلاَّ أنَهُ لا يُشعرُ بقوتهِ في الجملةِ الفعليةِ.

رابعاً:الأعلام والمعارف

يُراد به العلم، وهو بفتحتينِ، العلامة والعلم والعلمة، وبالضمِ أيضاً الشقُّ بالشفةِ العليا، والعلامةُ: السمةُ، والعلامة والعلم : الفصل يكونُ بين الأرضينِ وهو يُنصبُ في الفَلواتِ تهتدي به الضّالةُ، والعَلَمُ : الجبلُ، قال تعالى: ((وَلَهُ الجَوَارِ المُنشَآتُ فِي البَحْرِ كَالأعلاَمِ))(149)، ويطلقُ أيضاً على رسم الثوبِ وعلمه رقمه في أطرافهِ، ويُقالُ لما يُبنى في جوادِ الطريقِ المنار يُستدلُ بها على الطريقِ، والأعلامُ واحدها عَلَمٌ، والمَعْلَمُ: ما جُعِلَ علامةً وعلماً للطريقِ والحدودِ (150) .

والظاهرُ أنّهُ نُقِل إلى المصطلحِ النحويّ من المعنى الأول -أعني العلامة- لأنّهُ علامةٌ على مُسمّاه انماز به من غيرهِ(151) والعلمُ في اصطلاح النحويين يرادُ بهِ "الاسمُ الخاصُ الذي عُلق في أولِ أحوالهِ على شيءٍ بعينهِ في جميع أحوالهِ في غيبةٍ وخطابٍ وتكلّمٍ، غير متناولٍ ما أشبه" (152)

وبيّن ابنُ هشامٍ الأنصاريّ (ت761هـ) أنَّ العلمَ قد "نقلَهُ النحويون للاسم الذي عُلِقَ في أولِ أحوالهِ على شيءٍ بعينهِ محظور استعماله فيما أشبه مسمّى"(153)، معللاً سبب تسميته علماً بقولهِ": و إنَّما سُمِّيَ هذا النوعُ علماً ؛لأنّهُ يرفعُ مسمّاهُ يجليهِ للعيانِ كما ينجلي الشيء المرتفع "(154) .وينقسمُ العَلَمُ باعتبارِ الاسم وغيره على ثلاثةِ أقسامٍ، هي: الاسم، والكنية، واللقب، والمرادُ بالاسمِ هنا ما ليس كنيةً ولا لقباً، نحو (زيد وعمرو)، وبالكنيةِ ما كان في أولهِ أب، أو أُم، نحو (ابو عبدالله، وأُم الخير)، واللقبُ : ما أشعر بمدحٍ، نحو(زين العابدين)، أو ذمٍ، نحو (أنف الناقةِ)(155).

وكلامنا هنا سيقتصرُ على النوعِ الأولِ منه وهو الاسمُ العَلَمُ.

لقد استعملَ النحويون المتقدمون تسمياتٍ عدةً، واصطلاحاتٍ شتى للدلالةِ على ذاتِ الفردِ لتكونَ علامةً خالصةً دالةً عليهِ ، فقد ورد عند الخليلِ مصطلحات من نحو(اسم العلم) و(الاسم الخاص) و(العلم الغالب)، قال سيبويهِ: "قلتُ [للخليل] فما بالُ المرأةِ إذا سُميت بحجر، قلتُ : حجيرة؟ قال لأنَّ حجرقد صارَ اسماً علماً وصارَخاصّاً"(156)، وقالَ أيضا: "وعُلِمَ أنَّ (العلم الخاص) في الأسماءِ لا يكونُ صفةً؛ لأنهَ ليس حلية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكونُ معطوفاً على الاسمِ كعطفِ (أجمعينَ) وهذا قولُ الخليلِ رحمهُ اللهُ"(157) وقال في موضعٍ آخرَ: " قالَ الخليلُ ...لو قُلتَ : هذا زيدُ رجلٍ، صار نكرةً، فليس بـ (العلم الغالب)؛ لأنّ ما بعده غيّرهُ، وصار يكونُ معرفةً ونكرةً بهِ"(158) واستعمل سيبويهِ فضلا عن المصطلحاتِ الآنفة الذكر مصطلحاتٍ أُخرى من نحوِ الاسم الغالب، والعلامة اللازمة المختصة، فمن استعمالهِ لمصطلح (الاسم الغالب) و(العلم الغالب) قولهُ: " وتقولُ : هذا أخو زيدٍ ابنُ عمروٍ، إذا جعلتَ (ابن) صفةً للأخ، لأنَّ أخا زيدٍ ليس بـ(غالب) . فلا تدع التنوين فيهِ، كما تدعهُ فيما يكونُ (اسماً غالباً) أو تضيفه إليهِ"(159) . أما استعماله لمصطلحِ (العلامة اللازمة المختصة) فيتضحُ من قولهِ: "فأما العلامةُ اللازمة المختصة فنحو: زيدٌ وعمرو وعبد الله، وما أشبهَ ذلكَ"(160) .

ممّا تقدّم آنفاً يتضح لنا أنَّ ما ذهب إليهِ الدكتور أحمد مكيّ الأنصاريّ من ((أنّ اصطلاحَ (العَلم) قد وُضِعَ متأخراً عن عصر سيبويهِ والفرّاء))(161)، ليس بصحيحٍ، وكذلك قول الدكتور عبد الرحمن السيد من أنّ سيبويهِ لم يُسمِ (العلم)، وأطلقَ عليهِ (الاسم الخاص) وحسب (162).

ومن المستغرب ألاّ ترد مصطلحاتٌ من نحو(اسم العلم)، و(العلم)، و(العَلم الغالب) عند عوض القوزي في كتابه عن المصطلح النحوي في حديثهِ عن مصطلحاتِ الكتابِ (163)، ممّا يُفهِمُ أنَّها لم ترِدْ عند سيبويهِ؛ وهورأي مردودٌ أيضاً بما تقدّم.

أما ما ذهب إليهِ سامي عبدالله الجميلي من أنَّ الألفاظَ الآنفة الذكرِ قد وردت قليلاً في كتابِ سيبويهِ، وأنَّ مصطلحَ(العَلم) هو الأكثرُاستعمالاً ؛ فمردودٌ أيضاً ؛ لأنَّ التسميةَ الشائعةَ عند سيبويهِ هي (الاسمُ الخاصُ) و (العلمُ الغالبُ)؛ وهو ما دفعَ كثيراً من الباحثين إلى الوقوعِ في الوهمِ حينما ظنُّوا أنّ مصطلحَ (العَلم) لم يردْ عند سيبويهِ؛ وذلكَ لقلةِ ورودهِ عندهُ موازنةً بغيرهِ (164) .

واقتصرَ الأخفش الأوسط على مصطلحِ (الاسم الخاص) في مقابلِ ما تقدّمَ ذكرهُ من مصطلحاتٍ،(165) في حين استعملّ المبردُ وتلميذهُ أبو بكر بن السراج مصطلحاتِ (اسم العَلم) و (الاسم الغالب) و (العَلم) و (العلم الخاص) للدلالةِ علم العلمِ (166) .

غير أنَّ مصطلحَ (العَلم)- بصيغتي الإفراد والجمع- قد طغى على بقية مصطلحاتِ المبردِ؛ ممّا يعني أنّ ما ذهبَ اليهِ الدكتور الأنصاريُّ من "أنّ مصطلح العَلمِ قد وُضِعَ متأخراً ... وأنّهُ ربّما يكون، بعد عصر المبردِ" (167)غير دقيقٍ أيضاً، وكذلكَ مقولة عبد الرحمن السيد: "وكما لم يسمِ سيبويهِ (العَلم)، وأطلقَ عليهِ (العلم الخاص) فعلَ المبرّدُ وسمّاه بنفس الاسمِ"(168)، وما ذهب إليهِ هذان الباحثان يُفهَمُ من قول سامي عبدالله الجميلي أيضاً وإنْ لم يُصرّح بهِ (169).

أمّا الكوفيونَ فقد أطلقَ الفرّاءُ منهم عدّةَ تسمياتٍ في مقابلِ مصطلحاتِ البصريينَ، منها مصطلح (الاسم)، ويتضح هذا من خلال تفسيرهِ لقولهِ تعالى: ((وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)) (170)، قال: "ذُكِرَ أنهُ نبيٌّ وأنَّ هذا- الاسم- اسمٌ من أسماءِ العبرانيةِ، كقولهم: اسماعيل و اسحاق))(171)، وبالدلالةِ نفسها استعمل الفراءُ مصطلحاتِ (الأسماء الموضوعة للمعرفةِ)، و(والاسم المحض والمؤقت)(172).

وذكر الأنصاريّ أنّ (المعرفة المؤقتة) تعني عند الفرّاء – العلمَ والضميرَ-(173)، غير أنّ أستاذنا محي الدين توفيق إبراهيم نصَّ على: "أنَّ الاسمَ المؤقت استعملهُ الفرّاء بمعنى محدود، أو المقيد، أو غير المبهم من المعارفِ والنكراتِ"(174) وهو ما يُفهمُ من كلامِ الفرّاء، وهو الراجحُ ويؤيده النظر المتأني والتدبر العميق في نصوصهِ (175). تابع ثعلبُ الفرّاءَ في استعمالِ مصطلحهِ (الاسم)، كما استعملَ بالدلالة نفسها مصطلح البصريين (العلم)، إلى جانب مصطلحهِ (الأشخاص).(176)

وقد شاع مصطلحا البصريين – اسم العَلم- و-العَلم، بين النحويينَ وانتشرَ منذُ أواخرِ القرنِ الثالثِ الهجري حتى لا يُكادُ غيرهما يُذكرُ، إذ نجد الأولَ منهما على سبيلِ المثالِ لا الحصر عند ابن كيسان (ت320هـ)، وابن جني ونجدهُ عند لغدةَ الاصبهاني وأبي جعفر النحاس والزجاجيّ استعملاهُ إلى جانبِ مصطلح –العَلم- كما ورد عند النحاس بالدلالة نفسها لفظَ –المعرفة- من ذلك قولهُ شارحاً بيتَ النابغة الذبيانيِّ(177) :-

يا دارَ ميّةَ بالعلياءِ فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبدِ

"يا دارميّة: نداء مضاف، ميّة (معرفة)؛ فلذلك لم يصرفها "(178)، في حين انزوتِ المصطلحاتُ الأُخرى المرادفة للعلَمِ، واسم العلم كالعلمِ الخاص الذي كانَ شائعاً في بداية الدرس النحويّ وغيره.

وتأسيساً على ما تقدّمَ نرى أنَّ مصطلحي (الاسم) و(المعارف) هما تسميتانِ قاصرتانِ أيضاً وغير موّفقتينِ؛ لأنّهما واسعانِ، فالاسمُ يقعُ على كلِّ شيءٍ ما لم يكن فعلاً أو حرفاً سواءً أكان معرفةً أم نكرةً، فشجرةٌ في قولكَ : (هذه شجرةٌ) نكرة غير علمٍ على الرغم من أنَّها اسمٌ، وكذلكَ (المعارف) فهو واسعٌ غير مقيّدٍ، فالمعارفُ كما هو معروفٌ عند النحويين خمسةُ أنواعٍ، والعَلم ليس إلاَّ واحدًا من أنواعهِ هذه(179) . أما مصطلحُ (العلم الخاص) الذي استعملهُ سيبويهِ –ثم شاع بعده- فهو في الحقيقةِ مصطلحٌ مقبولٌ، ومؤدٍ للغرضِ؛ لأنَّهُ لما كان (العلم)أحد أقسامِ المعرفةِ، والمعرفة (ما وُضِعَ خاصاً)

أو هو المخصوصُ مطلقاً، غلبة أو تعليقاً بمسمًّى غير مقدّرِالشياعِ، أو الشائع الجاري مجراه، كما يقول ابنُ مالكٍ إذن فلا غبار على مصطلحِ البصريينَ (العلم الخاص)، وربّما أطلقَ الخليل وسيبويهِ وغيرهما هذا المصطلح وإنْ لم يصرحوا بذلكَ، بل اكتفوا بالتمثيلِ – في مقابل العلمِ تحرزاً من الأسماءِ العامةِ، نحو : رجل وفرس، ونحوهما من أسماءِ الأجناسِ، فإنَّ الأسماء كلها أعلامٌ على مسمياتها، إلاَّ أنَّ منها ما مسمّاهُ عامٌ، وهو اسم الجنسِ، ومنها ما سمّاهُ خاص نحو: زيدٌ وعبدالله ونحوهما، فاسمُ الجنسِ مسمّاهُ عامٌ، والعلم مسمّاه خاصٌ، وهم بذلكَ أطلقوهُ على المسمّى، ليخلصوه من الجنسِ بالاسميّة؛ وليفرقوا بينهُ وبين مسميّاتِ كثيرة بذلكَ الاسم (180) .

غير أنّ مصطلح البصريينَ (العلم) هو الذي استمر وشاعَ من بين التسمياتِ العديدة المتقدمة، إذ طغى عليه جميعاً، حتى لا يكاد غيره يُذكّر، أويُعرفُ، ورُبما يرجعُ ذلكَ إلى ما يتميز بهِ هذا المصطلحِ في اختصارِاللفظِ، و وضوح المعنى ودقة الدلالةِ.

نتائج البحث

بعد أنْ انتهينا من الكلامِ على بعض المصطلحاتِ النحوية، يمكن أنْ نستخلصَ أهمَ ما فيها من نتائج وعلى النحوِ الآتي :

أولاً: الاستقرارعلى مصطلحات معينة في الشرطِ، إذ تغايرت المصطلحات وتداخلت دلالالتها، فمصطلح الشرطِ دلالة على أسلوبِ يقابل أساليب لغوية.

ثانياً:انتهى البحث إلى تقسيم جديدٍ للجملةِ العربيةِ من حيث مستوياتها التركيبية، وهي الجملة البسيطة، وهي قسمانِ : اسناديةٌ وغير اسنادية، والثانية : الجملة الإسناديّة الوسيطة، والثالثة الجملة المركبة التي هي الجملة الشرطية .

ثالثاً: وضع هذا البحث إطارًا نظرياً في تحليلِ الجملةِ الشرطية، وقد ارتكزت عناصر هذا الاطار على النظام اللغوي في القرآنِ الكريم، وآراء النحويينَ والدارسينَ المعاصرينَ.

رابعاً: وقف البحث كذلك على أوائل العلماءِ الذين استعملوا بعض المصطلحاتِ التي لم يعزُها إليهم أحدٌ، ومن هذه المصطلحاتِ (الاستثناء المنقطع) بمعناه المعروف مصطلح كوفي قرآني، ومصطلح (الاستثناء المفرّغ) مصطلح بصريّ كان من أوائلِ من استعمله ابن السراج وتلميذه الزجاجي.

خامساً: (العلم) مصطلح بصري ربما أول من قال به منهم سيبويهِ.

سادساً:تبيّن أنّ للمفهومِ الاصطلاحيّ لدى القدماء صلة في الأعمِ الأغلب بمعناه اللغوي للفظِ نفسه، إذ انمازت هذه الألفاظ بالفصاحةِ اللغوية، فضلاً عن وضوحِ دلالتها على ما اصطلح بها عليهم، وقد أخذت أصلاً من متن اللغةِ ثم انتقلت إلى الدلالة الاصطلاحية، وتكوّنت بعيداً عن أي من التأثيراتِ والاتجاهات الوافدةِ إلى المحيط العربي، فهي لم تخرج عن الدائرةِ اللغويةِ، وبقي هدفها محدوداً في اطارِ استعمالاتها ومقاصدها.

سابعاً: كما تبيّن أنّ النحويينَ المتقدمين، كانوا يضعون للحالة الواحدةِ أو المفهوم الواحد أكثر من مصطلح أو تسمية، أو يطلقون مصطلحاً واحداً أو تسميّة واحدة على أكثر من ظاهرة أو على موضوعات متعددة، فقد كان هناك ايثار لبعضِ الألفاظِ على بعض، وإكثار لاستعمال لفظ من دون آخر، أو الإقلال منه، أو استبعاده نهائياً واستعمالَ الأقل شيوعاً أو النادر من المصطلحات وهي طريقةٌ يلجأُ إليها، لتوظيف هذا المصطلح وتهيئة النفوسِ لتقبله والإقدام على استعماله.

ثامناً:إنّ مصطلحَ المتقدّمينَ وتسمياتهم منها ما ثبت واستقر،ومنها ما تغير، أو لم يعدله وجود، ومنها ما جدّ لفظُهُ واختصر مما كان يستعمل له عبارة، او أكثر إلا أنَّ تعدد المصطلحات على مسمى واحد لا يعد دليلاً فقط على عدمِ الاستقرار – كما قال به عددٌ من الباحثين- بل هو دليلٌ على تطور النظر والبحث، ومحاولة الوصول إلى أنجح المصطلحاتِ و أنفعها، وكثير منها لما تزال مستعملة حتى يومنا هذا، وبعضها كان أكثر استعمالاً من الآخر.

تاسعاً: إنَّ المصطلح البصريَّ هو الذي شاع وأخذ به فيما بعدُ و إنَّ النسيان لفَّ المصطلحات الكوفية باستثناء عدد يسير منها كُتِبَ لهُ الشيوع والذيوع .

عاشراً: إنَّ تتبع أيِّ مصطلح نحويّ معين فيه نوع من العناء الكبير، فليس من اليسير على الدارس أنْ يتتبعَ تاريخ كل مصطلح على حدةٍ ليعزوه إلى قائلهِ بعد تحديد ميلاده، وتعرّف نشأتهِ وتطوره، ولكن الباحثة لم تتردد، أمام ذلك العناء مادام همها البحث عن مسلك تطوّر المصطلح والكشف عنه لإنجاح عملية الموازنة النحوية بين المصطلحات التي وقع اختيارها عليها واخراجها بالصورة اللائقة الدقيقة .

والله ولي التوفيق عليه توكلنا وهو أرحم الراحمين

قائمة الهوامش:

1) ينظر :لسانيات النص او لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب ضمن كتاب مقالات في تحليل الخطاب 50-51.

2) ينظر: المصدر نفسه .52

3) ينظر: تهذيب اللغة 419/3،ولسان العرب (حد).

4) تهذيب اللغة 419./3

5) الحدود.233

6) ينظر: لسان العرب (صنف)412./5

7) ينظر : المعجم الفلسفي 410./1

8) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1633./2

9) ينظر: موسوعة الفلسفة 458/2-459.

10) ينظر:Critique of pure Reasonp 25

11) ينظر:ثلاث نصوص25.

12) ينظر : المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب .110

13) ينظر : المصدر نفسه.111

14) ينظر: فلسفة العصور الوسطى 37.

15) الحروف .133

16) الاشارات والتنبيهات مع شرح نصير الدين الطوسي33/1،وينظر: اشكالات النص .125

17) ينظر: فلسفة العصور الوسطى.45

18) الحدود (للغزالي) ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.123

19) ينظر: فلسفة العصور الوسطى .46

20) ينظر: الشفاء – جزء العبارة- ابن سينا

21) الجمل في النحو55./2

22) الأصول في النحو 55./2

23) شرح المفصل 70./1

24) السياب ونازك الملائكة والبياتي دراسة لغوية 22.

25) شرح المفصل 71./1

26) سورة العنكبوت الاية .51

27) النحو العربي نقد وتوجيه90.

28) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 345./1

29) الكافية في علم النحو20/1.

30) شرح الكافية في النحو 3./1

31) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب254.
32) شرح الكافية في النحو1/.5
33) الحلل في اصلاح الخلل في كتاب الجمل .60
34) المصدر نفسه.60
35) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي .58
36) ينظر: المصدر نفسه 59.
37) فلسفة العصور الوسطى130.
38) ينظر: السياب ونازك الملائكة والبياتي دراسة لغوية .22
39) ينظر:الكتاب2/35-.36
40) ينظر:لسان العرب حرف الياء فصل الجيم .143
41) الكتاب1/.134
42) ينظر: المصدر نفسه 1/.132
43) ينظر: المصدر نفسه 3/.63
44) ينظر:المصدر نفسه 1/.432
45) ينظر: المصدر نفسه3/.103
46) ينظر: الأصول في النحو2/.200
47) الكتاب 1/.132
48) ينظر: المصدر نفسه4/234-.235
49) ينظر: الأصول في النحو 2/166،وشرح المفصل 8/155،والكافية 1/102،وحاشية الخضري2/.122
50) سورة يوسف،الآية75.
51) معاني القران للفراء 2/51.
52) المصدر نفسه3/.45
53) ينظر: المقتضب 2/59،55،49.
54) ينظر: مجالس ثعلب 1/ 267-268، ودلائل الاعجاز1/196،وشرح ابن عقيل 2/ 190، وشرح الأشموني 4/.15
55) ينظر: شرح أبيات سيبويه2/ .97
56) ينظر: الأصول في النحو2/164.
57) ينظر: معاني القرآن 2/ 103،والأزهية في علم الحروف.212
58) ينظر: الواضح في علم اللغة227.
59) ينظر: الكافية1/.102
60) ينظر: لسان العرب7/.329
61) ينظر: دلائل الاعجاز 164-165، ومشكل اعراب القرآن 2/ 728، واعراب القرآن 2/547.6
62) ينظر: المقتضب2/.50
63) ينظر: المقرب 1/276.
64) ينظر: المقتضب2/.50
65) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 2/.646
66) ينظر: النحو الوافي 4/395،وفي علم النحو 2/246،والنحو الوظيفي 99،وحاشية الخضري 2/122، وفي النحو الوافي 4/395-396، هذه الآراء كثيراً ما تصطدم بالتنوع الدلالي لأسلوب

الشرط في العربية، وليس مهما إعطاء التفسير للتسميات، بل المهم هو تعيين حدودها في اطار الاستعمالِ.

67) ينظر: الرد على النحاة 73،و اللغة العربية المعاصرة 103،والشرط في القرآن الكريم .77
68) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه .31
69) ينظر: المصدر نفسه.284
70) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
71) ينظر: من أسرار اللغة .175
72) ينظر: شرح الأشموني 28/4،والنحو الوافي4/.459
73) ينظر: شرح الأشموني 29./4
74) ينظر: السياب ونازك الملائكة والبياتي دراسة لغوية.14
75) المصدر نفسه.17
76)ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 244 .
77) ينظر: شرح ابن عقيل 188./1
78) ينظر: حاشية الصّبان 188/1.
79) الخصائص1/.19
80) ينظر: الأشباه والنظائر 161./2
81) ينظر: أسرار البلاغة في علم الجمال104.
82)ينظر: المفصل 6.
83) همع الهوامع 12/1-13.
84) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.272
85) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو2/.160
86) همع الهوامع1/.13
87) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو2/.16
88) ينظر: مناهج البحث في اللغة195، إذ اعتمد الدكتور تمام حسان في استقاء مادة كتابهِ على مناهج البحث الأوربية المعاصرة في الدراسات اللغوية،وكتابه اقرب إلى الترجمةِ منه إلى التأليف، ومن الغريب جداً أن ينتهي في فصلهِ المطوّلِ عن(اللغة والكلام) بعد أن حشد فيه عشرات الآراء في نطاقِ مناهج البحث الأوربية، متعددة الاتجاهات إلى السيوطي في مزهره، فينسب إليهِ ما انتهت إيهِ نتائج تلك البحوث في هذا الجانب، ويتساءل الدكتور:)) لست أدري إنْ كان السيوطي واعياً لهذا التعريف أو لا؟))؛وذلك تحميل اقتضته طبيعة منهجه، فمصطلحات (اللغة والكلام والجملة والكلمة)مصطلحات متداخلة عند النحويين واللغويين العرب،و الوقوف عليها بشكل دقيق بحاجة إلى دراساتٍ تاريخية، ينظر: المصدرنفسه والصفحة نفسها.
89) ينظر: المصدر نفسه .195
90) ينظر : المصدر نفسه.13
91) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعريب2/.374
92) ينظر: مناهج البحث في اللغة.192
93) ينظر: المصدر نفسه31، ويرتكز المنطق النظري الأساسي في بحث اللغة عند دي سوسير على التمييز بين أشياء ثلاثة هي اللغة، والكلام،والقدرة اللغوية عند الإنسان، ينظر:أصول البنوية في علم اللغة والدراسات الاثنولوجية (بحث)،محمود فهمي حجازي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، العدد الأول .156

94) ينظر: من أسرار اللغة 276-277.
95) في النحو العربي نقد وتوجيه.33
96) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته.210
97) ينظر: دلائل الاعجاز43-44.
98) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه.31
99) ينظر:المصدر نفسه والصفحة نفسها.
100) سورة التكوير، الآية.14
101) سورة التكوير، الآية1-13.
102) معاني القرآن 239/3-241.
103) سورة النساء،الآية.111
104)) ينظر: دلائل الاعجاز165، وقد تردد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم كثيراً،من ذلك قوله تعالى : ((أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ))
،سورة الانعام،الآية.54
105) الأصول في النحو2/.245
106) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب96/1.
107) شرح المفصل 156/8، وقد ترددت هذه المقولة في أغلب المباحث النحوية، ينظر:الأصول في النحو164/2،والكافية394/2،والاشباه والنظائر 164./4
108)في النحو العربي نقد وتوجيه285-286.
109) ينظر:الأشباه والنظائر161./2
110) ينظر: المدخل إلى علم اللغة .75
111) ينظر النحو الوافي 15./1
112) في النحو العربي نقد وتوجيه .31
113) المصدر نفسه284، وقد حاول الدكتور المخزومي أن يتخلص من مأزق هذا الاضطراب في مناقشته لأسلوب الشرط والجمل التي ينطوي عليها ن فتفادى استعمال مصطلح الجملة، مفضلاً ألفاظٌ من نحو (عبارة،وشيء، و جزء)بدلاً عنها، ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.
114) من أسرار اللغة276-277.
115) الكتاب 259./1
116) ينظر: النحو الوافي 84./1
117) ينظر: الكتاب 260/1،و الأصول في النحو171./2
118) ينظر: مقاييس اللغة 391/1(ثنى)، ولسان العرب 378/1()،والغرة المخفية في شرح الألفية 278./1
119) مقاييس اللغة 391/1.
120) ينظر: التعريفات .118
121) ينظر: الكتاب 311/2،310،309،.
122) المصدر نفسه319./2
123) ينظر: المصدر نفسه 319/2، وأساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما أضافه النحاة المتأخرونَ (بحث)، د.عبد الحسين الفتلي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد 38، العدد(4)،1987،ص 242-243.
124) التعريفات 118.

125) الكتاب 2/.310
126) المصدر نفسه 2/343.
127) هذا على قراءة (ظَلَمَ) بالبناء للمعلوم وهي قراءةٌ شاذةٌ، قرأ بها الضّحاك بن مزاحم، والحسن البصري وكثيرٌ غيرهم، مجالس ثعلب 101/1، وينظر: مختصر في شواذ القراءات 30،والبحر المحيط382/3
128) معاني القرآن 258/3- .259
129) الأضداد (الأنباري)128، وإيضاح الوقف والابتداء- الانباري972/92- 986.
130) معاني القرآن : 1/ 373-417 ، و 2/ 655و 660 و 686 .
131) مجالس ثعلب 556/2،والاستغناء في أحكام الاستثناء488-.489
132) المقتضب ، المبرد : 4/ 412 .
133) معاني القرآن 373/1-417،و2/.686،660،655
134) المقتضب4/.412
135) معاني القرآن واعرابه 322/1،و125/2-128 .
136) الأصول في النحو 290/1- 306.
137) اعراب القرآن (النحاس) 78/2، و4/.137
138) الجمل في النحو 235- 236.
139) الإيضاح العضدي (أبو علي النحوي).211
140) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (مقدمة المحقق).10
141) المصدر نفسه 135.
142) سورة هود من الآية 40 .
143) مقدمة في النحو (خلف الأحمر).80
144) المقتضب 4/.389
145) الجمل 231، وينظر: الأصول 1/.81
146) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري (عوض محمد القوزي)130، وينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي (جعفر عبابنة).176
147) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث 206،وذهب إلى ذلك أيضاً الدكتور عائد كريم الحريزي، ينظر: فلسفة المنصوبات في النحو العربي، أطروحة دكتوراه،1975، 340.
148) ينظر: الأصول في النحو2/.282
149) سورة الرحمن من الآية : .24
150) ينظر: تهذيب اللغة 419/2(علم)، ولسان العرب871/2(علم).
151) ينظر : شرح المفصل 27/1، ومعاني النحو1/.76
152) ارتشاف الضرب من لسان العرب 1/.496
153) شرح اللمحة البدرية 1/.303
154) المصدر نفسه 1/.304
155) ينظر: المصدر نفسه 304/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك1/.119
156) الكتاب 383/3، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي .168
157) المصدر نفسه12/2، ومكانة الخليل بن احمد في النحو العربي.168
158) الكتاب507/3،ومكانة الخليل بن احمد في النحو العربي.168

159) الكتاب 508/3.
160) المصدر نفسه 5/2، والمصطلح النحوي 104-142.
161) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو 448.
162) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها (عبد الرحمن السيد).341
163) ينظر: أبو زكريا الفراء 35- 142.
164) ينظر: العلم في العربية، رسالة ماجستير، سامي عبد الله فرحان 12.
165) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو.265
166) ينظر: المقتضب 231/4، والأصول 345/1-365.
167) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو 448.
168) مدرسة البصرة النحوية 341
169) العلم في العربية 13.
170) سورة الصافات من الآية : 123 .
171) معاني القرآن 391/2.
172) ينظر: المصدر نفسه 7/1، 203، والمصطلح النحوي عند الفراء 177، وقد فات صاحبه ذكر(الأسماء الموضوعة) بمعنى العلم عند الفراء أو الاشارة إليه .
173) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو 448.
174) المصطلح الكوفي17، وينظر معاني القرآن (الفراء)185./1
175) ينظر: معاني القرآن 245/1،185.
176) ينظر: مجالس ثعلب 265/2-266.
177) المصدر نفسه : 2/ 266 – 267 .
178) شرح القصائد التسع المشهورات 733./2
179) ينظر: الكتاب 5/2، والأصول /32.
180) ينظر: شرح المفصل 85/5، والعلم في العربية13.

المصادر :

أولا : القرآن الكريم.
ثانيا : الكتب
1- أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في اللغة والنحو د. مكي أحمد الأنصاري، القاهرة، 1384هـ-1960م.
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس،مصر، 1409هـ- 1989م.
3- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني(ت471ه)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة،1977م.
4- اشكالات النص، جمعان بن عبد الكريم، المركز الثقافي العربي والنادي الأدبي، الرياض، 2009م.
5- اعراب القرآن، الزَّجاج(ت311ه)، تحقيق إبراهيم الإبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1963.
6- اعراب القران، ابو جعفر النحاس0ت338ه)، تحقيق د. زهير غازي أحمد .، ط3، بيرروت،1409هـ-1988م.
7- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل،أبو بكر الأنباري (ت328ه)، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان،ى دمشق،،1391هـ-1971م.

8- الأزهية في علم الحروف،للهروي(ت415 ه)، تحقيق عبد المعين الملوجي، مطبعة الترقي، دمشق، 1971م.
9- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي(ت682ه)، تحقيق طه محسن، بغداد،1402ه-1982م.
10- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين أبو بكر السيوطي (ت911ه)، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،1975م.
11- الاشارات والتنبيهات مع شرح نصير الدين الطوسي،ابن سينا (ت428ه)ن ط3،تحقيق سليمان دينا،دار المعارف (د.ت).
12- الأصول في النحو، لأبي بكر السراج(ت316ه)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف:1973م.
13- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري(ت328ه)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الكويت،1960م.
14- الايضاح العضدي، لأبي علي النحوي (ت377ه)، تحقيق حسن شاذلي فرهود،مصر،1389ه-1969م.
15- البحر المحيط(التفسير الكبير)، ابو حيان الأندلسي (ت745ه)، الرياض،(د.ت).
16- التعريفات، السيد الشريف الجرجاني (ت816ه) ، مكتبة لبنان ، بيروت،1969 .
17- تهذيب اللغة، للازهري(ت370ه)، تحقيق د. عبد الحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر(د.ت).
18- الجمل في النحو،أبو اسحلق الزجاجي(337ه)،تحقيق علب توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، ط 4، 1988م.
19- الحدود،ابن سينا (ت428ه)ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب.
20- الحدود،للغزالي(ت505ه)، ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب.
21- ثلاث نصوص، إيمانويل كانت،تعريب وتعليق محمود بن جماعة،سلسلة أضواء،دار محمد علي الحاميّ،تونس،2005م.
22- الحلل في اصلاح الخلل في كتاب الجمل، ابن السِّيد البطليوسيّ (ت521ه)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي،دار الرشيد،بغداد،1980م.
23- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392ه)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعةوالنشر،ط2،بيروت (د.ت)
24- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل(ت769ه)، محمد الخضري، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة،1940م.
25- السياب ونازك الملائكة والبياتي دراسة لغوية،د. مالك المطلبي، دار الشؤون الثقافية،بغداد،1986م.
26- الشفاء جزء العبارة،ابن سينا (ت428ه)،الهيأة المصرية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،القاهرة،1970م.
27- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب،الكويت، 19709م.
28- دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ(ت471ه)،تحقيق محمد عبده و محمد محمود التركزي الشنقيطيّ،مطبعة محمد علي صبيح و أولاده،ط6، القاهرة،1960م.
29- الرد على النحاة،ابن مضاء القرطبي (ت592ه)،تحقيق شوقي ضيف،دار الفكر العربي،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1947م.

30- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،ابن فارس(ت395ه)، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت 1328ه-1963م.
31- الشرط في القرآن الكريم، عبد العزيزمحمد الصالح المعيد،رسالة ماجستير مخطوطة،جامعة القاهرة،1976م.
32- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،ابن هشام الأنصاري(ت761ه)، دراسة وتحقيق د. هادي نهر،جامعة بغداد،1397ه - 1977م.
33- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر،بيروت،(د.ت
34- شرح الكافية في النحو،رضي الدين الاستراباذي (ت686ه)،دار الكتب العلمية،بيروت (د.ت).
35- شرح المفصل،ابن يعيش (ت634ه)، عالم الكتب، بيروت(د.ت)
36- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(ت769ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة، القاهرة،ط1960،11م.
37- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني(ت900ه)، مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة،(د.ت).
38- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي(ت300ه)،تحقيق محمد علي الريح هاشم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ،مكتبة الفجالة الجديدة،القاهرة،1974م.
39- شرح القصائد التسع المشهورات، [و جعفر النحاس (ت338ه)، تحقيق أحمد خطاب،بغداد،1393ه -1973.
40- العلم في العربية،سامي عبد الله فرحان الجميلي،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة بغداد،1409ه-1988م.
41- الغرّة المخفية في شرح الدُّرة الألفية،ابن الخبّاز(ت639ه)، تحقيق حامد محمد العبدلي،بغداد،1411ه- 1991م.
42- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي،مطبعة العاني،بغداد،1966م.
43- فلسفة العصور الوسطى، عبد الرحمن بدوي،دار القلم، بيروت،1979م.
44- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د.مهدي المخزومي- مصر 1386ه - 1966م.
45- في النحو العربي نقد وتوجيه ،د. مهدي المخزومي- منشورات المكتبة العصرية ، بيروت- 1964م.
46- في علم النحو،أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، 1975م.
47- الكافية في النحو،ابن الحاجب، ابن الحاجب(ت646ه)،دار الطباعة العامرة، استانبول،1309ه.
48- كتاب الحروف، الفارابي(ت339ه)،قدّم له إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،(د.ت).
49- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب بسيبويه(ت180ه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون،عالم الكتب للطباعة والنشر،بيروت،ط6، 1966م.
50- الكتاب،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب بسيبويه(ت180ه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر،1408ه- 1988م.
51- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان، بيروت،1966م.
52- لسان العرب، ابن منظور(ت711ه)،مطبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة،(د.ت).
53- اللغة العربية المعاصرة،محمد كامل حسين،دار المعارف المصرية، القاهرة،1976م.

54- اللغة العربية معناها ومبناها،د. تمّام حسّان،مطبعة الهيأة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1973.
55- مجالس ثعلب، ابو العباس ثعلب(ت291ه)،شرح وتعليق عبد السلام محمد هارون،مصر،ط2، 1960م.
56- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي،مكتبة دراسات الشرق، بيروت،(د.ت).
57- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه(ت370ه)،عني بشرحه ج ، برجستراسر، جدة (د.ت.)
58- المدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،1976م.
59- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د.عبد الرحمن السيد،مصر،1968م.
60- مشكل إعراب القرآن الكريم، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)،دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في العراق، سلسلة كتب التراث،رقم 38، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد 1975م.
61- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، د. نعمان بوقرة،عالم الكتب الحديثة،2009م.
62- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الرياض،1401هـ- 1981م.
63- معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زكريا الفرّاء(ت207ه)،تحقيق محمد علي النجار، الدار العربية للتأليف والترجمة، مطبعة سجل العرب، القاهرة،1966م.
64- معاني القران واعرابه ،ابراهيم بن السري ابو اسحاق الزجاج (ت311 ه)،تحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي،بيروت 1408هـ-1988م.
65- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، الموصل 1989م،
66- المعجم الفلسفي،جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني،،بيروت،1982م.
67- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري(ت 761ه)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،منشورات دار الكتاب العربي ،بيروت (د.ت).
68- المفصّل جار الله الزمخشري(ت538ه)، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة،بيروت،ط5، 1323ه
69- مقالات في تحليل الخطاب، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تقديم حمادي صمود،2008م.
70- مقاييس اللغة،أبو الحسين علي بن فارس(ت395ه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت،1399هـ- 1979م.
71- المقتضب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285ه)،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، مطابع شركة الإعلانات الشرقية،القاهرة،1385ه
72- مقدمة في النحو،خلف الأحمر(ت180ه)،تحقيق عز الدين التنوخي،دمشق،1381ه -1961م.
73- المقرب، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور(ت669ه)،تحقيق أحمد عبد الستار الجواري،وعبد الله الجبوري،مطبعة العاني،بغداد 1971م.
74- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د.جعفر نايف عبابنة،عمان1404 ه .
75- من أسرار اللغة ،د.ابراهيم انيس، مكتبة الانجيلو المصرية، ط 5 ، 1970م.
76- موسوعة الفلسفة،عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1984م.
77- النحو العربي نقد وبناء،د. إبراهيم السامرائي،دار الصادق، بيروت،1968م.
78- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف،مصر، القاهرة،1964م.
79- النحو الوظيفي،عبد العليم إبرالهيم، دار المعارف، القاهرة،ط1975،3م.

80- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي(ت911ه)،عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت).
81- الواضح في علم العربية، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379ه)، تحقيق أمين علي السيد،دار المعارف، مصر،1975م.

ثالثاً : البحوث والرسائل

1- أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما أضافة النحاة المتاخرون (بحث) د. عبد الحسين الفتلي مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، المجلد 38 العدد(4) 1987.
2- أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأنثولوجية (بحث)محمود فهمي حجازي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، 156 .
3- الشرط في القرآن الكريم : عبد العزيز محمد الصالح المعيد ، رسالة ماجستير مخطوطة ، جامعة الأزهر القاهرة 1976.
4- العلم في العربية : سامي عبدالله فرحان الجميلي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد 1409 - 1988م .
5- فلسفة المنصوبات في النحو العربي ، عايد كريم علوان ، اطروحة دكتوراه القاهرة ، 1975م.

References:

The Primary Source:

1.The Holy Qur’an.

2. Books:

1- Al-Farrā and His Linguistic and Grammatical School, Dr. Makki Ahmad Al-Ansari, Cairo, 1384 AH / 1960 AD.
2- Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab, Abū Ḥayyān al-Andalusī (d. 745 AH), edited and commented by Dr. Muṣṭafā Aḥmad al-Nammās, Egypt, 1409 AH / 1989 AD.
3- Secrets of Rhetoric in the Science of Eloquence, ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī (d. 471 AH), Muhammad Ali Ṣubayḥ Press and Sons, Cairo, 1977 AD.
4- Textual Issues, Jumʿān bin ʿAbd al-Karīm, Arab Cultural Center and Literary Club, Riyadh, 2009 AD.
5- Parsing the Qur’an, al-Zajjāj (d. 311 AH), edited by Ibrāhīm al-Ibyārī, Egyptian General Institution for Authorship, Translation, Printing, and Publishing, Cairo, 1963 AD.
6- Parsing the Qur’an, Abū Jaʿfar al-Naḥḥās (d. 338 AH), edited by Dr. Zuhayr Ghāzī Aḥmad, 3rd ed., Beirut, 1409 AH / 1988 AD.
7- Clarification of Pausing and Starting in the Book of Allah Almighty, Abū Bakr al-Anbārī (d. 328 AH), edited by Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān Ramaḍān, Damascus, 1391 AH / 1971 AD.
8- Al-Azhiyah fi ʿIlm al-Ḥurūf, al-Harawī (date unknown), edited by ʿAbd al-Muʿīn al-Mallūjī, Al-Taraqqī Press, Damascus, 1971 AD.
9- Al-Istighnāʾ fi Aḥkām al-Istithnāʾ, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī (d. 682 AH), edited by Ṭāhā Muḥsin, Baghdad, 1402 AH / 1982 AD.

10- Al-Ashbāh wa-l-Naẓāʾir in Grammar, Jalāl al-Dīn Abū Bakr al-Suyūṭī (d. 911 AH), edited by Ṭāhā ʿAbd al-Raʾūf Saʿd, Library of Azhar Colleges, Cairo, 1975 AD.
11- Al-Ishārāt wa-l-Tanbīhāt with the Commentary of Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī, Ibn Sīnā (d. 428 AH), 3rd ed., edited by Sulaymān Dīnna, Dār al-Maʿārif (n.d.).
12- Al-Uṣūl fi al-Naḥw, Abū Bakr al-Sarrāj (d. 316 AH), edited by ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Al-Nuʿmān Press, Najaf al-Ashraf, 1973 AD.
13- Al-Aḍdād, Abū Bakr ibn al-Anbārī (d. 328 AH), edited by Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, Kuwait, 1960 AD.
14- Al-Īḍāḥ al-ʿUḍudī, Abū ʿAlī al-Naḥwī (d. 377 AH), edited by Ḥasan Shādhilī Farhūd, Egypt, 1389 AH / 1969 AD.
15- Al-Baḥr al-Muḥīṭ (The Grand Exegesis), Abū Ḥayyān al-Andalusī (d. 745 AH), Riyadh (n.d.).
16- Al-Taʿrīfāt, Al-Sharīf al-Jurjānī (d. 816 AH) (details incomplete).
17- Tahdhīb al-Lugha, Al-Azharī (d. 370 AH), edited by Dr. ʿAbd al-Ḥalīm al-Najjār, Egyptian House for Authorship and Translation, Egypt (n.d.).
18- Al-Jumal fi al-Naḥw, Abū Isḥāq al-Zajjājī (337 AH), edited by ʿAlī Tawfīq al-Ḥamīd, Dār al-Amal, Irbid, Jordan, 4th ed., 1988 AD.
19- Al-Ḥudūd, Ibn Sīnā (d. 428 AH), included in the book Philosophical Terminology among the Arabs.
20- Al-Ḥudūd, al-Ghazālī (d. 505 AH), included in the book Philosophical Terminology among the Arabs.
21- Three Texts, Immanuel Kant, translated and commented by Maḥmūd Bin Jamāʿah, Aḍwāʾ Series, Dār Muḥammad ʿAlī al-Ḥamāmī, Tunisia, 2005 AD.
22- Al-Ḥilal in the Rectification of Deficiencies in the Book al-Jumal, Ibn al-Sīd al-Baṭalyawsī (d. 521 AH), edited by Saʿīd ʿAbd al-Karīm Saʿūdī, Dār al-Rashīd, Baghdad, 1980 AD.
23- Al-Khaṣāʾiṣ, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), edited by Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Dār al-Hudā, 2nd ed., Beirut (n.d.).
24- Al-Khudari's Commentary on Ibn Aqil's (d. 769 AH) Commentary, Muhammad al-Khudari, Al-Babi al-Halabi and Sons Press, Cairo, 1940.
25- Al-Sayyab, Nazik al-Malaika, and al-Bayati: A Linguistic Study, Dr. Malik al-Muttalibi, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyah, Baghdad, 1986.
26- Al-Shifa: Part of the Expression, Ibn Sina (d. 428 AH), Egyptian Authority for Authorship and Publication, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo, 1970.
27- Critical Studies in Arabic Grammar, Dr. Abd al-Rahman Ayyub, Kuwait, 1970.

28- Dalil al-I'jaz, Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 471 AH), edited by Muhammad Abduh and Muhammad Mahmud al-Turkazi al-Shanqiti, Muhammad Ali Subaih and Sons Press, 6th ed., Cairo, 1960.
29- The Response to Grammarians, Ibn Mada' al-Qurtubi (d. 592 AH), edited by Shawqi Dayf, Dar al-Fikr al-Arabi, Press of the Committee for Authorship, Translation, and Publication, Cairo, 1947.
30- Al-Sahibi in the Jurisprudence of Language and the Customs of the Arabs in Their Speech, Ibn Faris (d. 395 AH), edited by Mustafa al-Shuwaymi, Beirut 1328 AH - 1963 AD.
31- The Condition in the Holy Qur'an, Abdul Aziz Muhammad al-Saleh al-Mu'id, Master's Thesis (Manuscript), Cairo University, 1976 AD.
32- Explanation of the Badriyya Glance in Arabic Linguistics, Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), studied and edited by Dr. Hadi Nahr, University of Baghdad, 1397 AH - 1977 AD.
33- Explanation Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab, Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Fikr, Beirut, (n.d.)
34- Explanation al-Kafiya fi al-Nahw, Radhi al-Din al-Istrabadi (d. 686 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut (n.d.)
35- Explanational-Mufassal, Ibn Ya'ish (d. 634 AH), Alam al-Kutub, Beirut (n.d.)
36- ExplanationIbn Aqil on Ibn Malik's Alfiyyah, (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, al-Sa'adah Press, Cairo, 11th ed., 1960 CE.
37- Explanational-Ashmouni on Ibn Malik's Alfiyyah, Ali ibn Muhammad ibn 'Isa Abu al-Hasan Nur al-Din al-Ashmouni (d. 900 AH), Isa al-Babi al-Halabi Press, Cairo, (n.d.)
38- ExplanationBayat Sibawayh, by al-Sirafi (d. 300 AH), edited by Muhammad Ali al-Rayeh Hashim, Publications of the Library of Al-Azhar Colleges and Dar al-Fikr, New Fajala Library, Cairo, 1974.
39- Explanation of the Nine Famous Poems, [and Ja'far al-Nahhas (d. 338 AH), edited by Ahmad Khattab, Baghdad, 1393 AH - 1973.
40- Knowledge in Arabic, Sami Abdullah Farhan al-Jumaili, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1409 AH - 1988.
41- The Hidden Forelock in Explaining the Thousand-Line Pearl, Ibn al-Khabbaz (d. 639 AH), edited by Hamid Muhammad al-Abdali, Baghdad, 1411 AH - 1991.
42- The Verb, Its Time and Forms, Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Al-Ani Press, Baghdad, 1966.

43- Philosophy of the Middle Ages, Abd al-Rahman Badawi, Dar al-Qalam, Beirut, 1979.
44- In Arabic Grammar: Rules and Application, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi - Egypt 1386 AH - 1966 AD.
45- In Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi - Modern Library Publications, Beirut - 1964 AD.
46- In Grammar, Amin Ali Al-Sayyid, Dar Al-Maaref, Egypt, 1975 AD.
47- Al-Kafiya in Grammar, Ibn Al-Hajib, Ibn Al-Hajib (d. 646 AH), Dar Al-Taba'a Al-Amirah, Istanbul, 1309 AH.
48- Book of Al-Huroof, Al-Farabi (d. 339 AH), introduced by Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, (n.d.).
49- The Book, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd Al-Salam Muhammad Harun, Alam Al-Kutub for Printing and Publishing, Beirut, 6th ed., 1966 AD.
50- The Book, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Egypt, 1408 AH - 1988 CE.
51- Kashshaf Istilahat al-Funun wa al-Ulum, Muhammad Ali al-Thanawi, Lebanon Library, Beirut, 1966 CE.
52- Lisan al-Arab, Ibn Manzur (d. 711 AH), photocopied edition of the Bulaq edition, Egyptian House for Authorship and Translation, Cairo, (n.d.).
53- The Contemporary Arabic Language, Muhammad Kamil Hussein, Egyptian House of Knowledge, Cairo, 1976 CE.
54- The Arabic Language: Its Meaning and Structure, Dr. Tamam Hassan, Egyptian General Book Authority Press, Cairo, 1973.
55- Majalis Tha'lab, Abu al-Abbas Tha'lab (d. 291 AH), commentary and explanation by Abd al-Salam Muhammad Harun, Egypt, 2nd ed., 1960.
56- Al-Muhit fi Aswat al-Arabiyyah wa Nahwuhu wa Morphuhu, Muhammad al-Antaki, Maktaba for Oriental Studies, Beirut, (n.d.).
57- Mukhtasar fi Shawadhat al-Qira'at min Kitab al-Badi', Ibn Khalawayh (d. 370 AH), commented on by Burgstrasser, Jeddah (n.d.).
58- Introduction to Linguistics, Mahmoud Fahmy Hijazi, Dar al-Thaqafa for Printing and Publishing, Cairo, 1976.
59- The Basra Grammar School: Its Origins and Development, Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid, Egypt, 1968.
60- The Problem of the Syntax of the Holy Qur'an, Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), studied and verified by Hatim Salih al-Dhamin, Publications of the Ministry of Information in Iraq, Heritage Books Series, No. 38, Salman al-A'zami Press, Baghdad, 1975.

61- Basic Terminology in Text Linguistics, Dr. Numan Bouguerra, The World of Modern Books, 2009.
62- Grammatical Terminology: Its Origins and Development until the Late Third Century AH, Awad Hamad al-Qawzi, Riyadh, 1401 AH - 1981 AD.
63- The Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Yahya ibn Zakariya al-Farra' (d. 207 AH), verified by Muhammad Ali al-Najjar, Arab House for Authorship and Translation, Sejil al-Arab Press, Cairo, 1966.
64- The Meanings and Syntax of the Qur'an, Ibrahim ibn al-Sari Abu Ishaq al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi, Beirut 1408 AH - 1988 CE.
65- The Meanings of Grammar, Dr. Fadhel Saleh al-Samarra'i, Mosul 1989 CE.
66- The Philosophical Dictionary, Jamil Saliba, Dar al-Kitab al-Lubna
67- Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kitab al-Arabi Publications, Beirut (n.d.).
68- al-Mufassal, Jar Allah al-Zamakhshari (d. 538 AH), Dar al-Jeel for Publishing, Distribution, and Printing, Beirut, 5th ed., 1323 AH.
69- Articles on Discourse Analysis, Faculty of Arts, Humanities, and Social Sciences, introduced by Hammadi Samoud, 2008 AD.
70- Maqayis al-Lugha, Abu al-Husayn Ali ibn Faris (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Beirut, 1399 AH - 1979 AD.
71- Al-Muqtabas, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah, Dar al-Tahrir Printing and Publishing Establishment, Eastern Advertising Company Press, Cairo, 1385 AH.
72- An Introduction to Grammar, Khalaf al-Ahmar (d. 180 AH), edited by Izz al-Din al-Tanukhi, Damascus, 1381 AH - 1961 CE.
73- Al-Muqarrab, Ali ibn Mumin ibn Muhammad ibn Ali ibn Asfour (d. 669 AH), edited by Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jubouri, al-Ani Press, Baghdad, 1971 CE.
74- The Position of al-Khalil ibn Ahmad in Arabic Grammar, Dr. Ja'far Nayef Ababneh, Amman, 1404 AH.
75- From the Secrets of the Language, Dr. Ibrahim Anis, Egyptian Angelo Library, 5th ed., 1970 CE.
76- Encyclopedia of Philosophy, Abd al-Rahman Badawi, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1984.
77- Arabic Grammar: Criticism and Construction, Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Dar al-Sadiq, Beirut, 1968.

78- Comprehensive Grammar, Abbas Hassan, Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, 1964.
79- Functional Grammar, Abd al-Alim Ibrahim, Dar al-Ma'arif, Cairo, 3rd ed., 1975.
80- Huma' al-Hawami', Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Muhammad Badr al-Din al-Na'sani, Dar al-Ma'arif for Printing and Publishing, Beirut, (n.d.).

3. Research and Theses

81- Al-Wadih fi Ilm al-Arabiyyah, Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan al-Zubaidi (d. 379 AH), edited by Amin Ali al-Sayyid, Dar al-Ma'arif, Egypt, 1975. Third: Research and Theses
82- 1 -Methods of Exception among Ancient Grammarians and the Additions of Later Grammarians (Research) by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Journal of the Iraqi Scientific Academy, Baghdad, Volume 38, Issue (4), 1987.
83- 2 -The Origins of Structuralism in Linguistics and Anthological Studies (Research) by Mahmoud Fahmy Hijazi, Alam Al-Fikr Journal, Volume 3, Issue 1, 156.
84- 3 -The Condition in the Holy Qur'an: Abdul Aziz Muhammad Al-Saleh Al-Mu'id, Master's Thesis (Manuscript), Al-Azhar University, Cairo, 1976.
85- 4 -Science in Arabic: Sami Abdullah Farhan Al-Jumaili, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1409 - 1988.
86- 5- The Philosophy of Accusatives in Arabic Grammar, by Ayed Karim Alwan, PhD Thesis, Cairo, 1975.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 511-541

The Problem of Boundaries and Classifications in Arabic Grammar (Proper Noun, Sentence and Speech, Exception, and Condition) as a Model

Dr.Anwar Qutaiba Yahya
Al-iraqia university/Colledge of Engineering, Baghdad, Iraq
anwar.q.yahya@aliraqia.edu.iq

Abstract:
This study addresses the problem of boundaries and classifications in Arabic grammar by examining five central concepts: conditionals, sentence, speech, exception, and the proper noun. The issue lies in the ambiguity of the demarcation between these concepts and the diversity of grammarians' opinions, which has led to inconsistencies in classification and a lack of clarity in definitions.Among the key findings of the research is the proposal of new classifications for the sentence in Arabic based on its components, as well as the reinforcement of certain grammatical terms. This has contributed to a reconsideration of their meanings and highlighted their development over time.

Keyword: The problem of boundaries, classifications, condition, sentence, exception, science.